الصنعة الفقهية عند الدكتور نور الدين عتر

في «إعلام الأنام»

د. بلال صفي الدين

جامعة حلب - سوريا

ملخص

إنَّ كتاب (إعلام الأنام شرح بلوغ المرام) للدكتور نور الدين عتر من أهمِّ الكتب التي شرحت أحاديث (بلوغ المرام) لابن حجر، وأهمُّ الأهداف التي دفعت الشيخ الدكتور نور الدين عتر إلى تأليف (إعلام الأنام) هي الإسهام في تقديم علم أصيل يتبع ما عليه جمهور العلماء ولا سيَّما الفقهاء.

وقد استخرج هذا البحث الصنعة الفقهية في (إعلام الأنام) في المجالات الآتية: العنونة والتقسيم، والجوانب غير الفقهية المتَّصلة بالفقه، وهي الجوانب الشكليَّة، والصنعة الحديثيَّة، والمصادر الأصليَّة، وطريقة عرض الأحكام وأدلَّتها، والترجيح ومقدِّماته وقواعده. كما عرض البحث أثر الصنعة الفقهية في كتاب (إعلام الأنام) في تدريب القارئ وتعليمه ودعوته.

الكلمات المفتاحية: إعلام الأنام، شرح أحاديث الأحكام، نور الدين عتر، الصنعة الفقهية، منهج الجمهور في الصنعة الفقهية.

Şeyh Nureddin Itir'ın İ'lâmu'l-enâm Adlı Eserindeki Fıkhî Metodu

Dr. Bilâl Safiyyuddin

Özet

Nureddin Itir'ın İ'lâmu'l-enâm Şerhu Bulûği'l-meram adlı kitabı İbn Hacer'in Bulûğu'l-meram adlı eserindeki hadisleri şerh eden en önemli kitaplardandır. Nureddin Itir hocanın bu kitabı telif etmesindeki en temel hedef, ulemanın cumhurunun, özellikle de fakihlerin yolunu takip eden asîl bir ilmin ilerlemesine katkı sağlamaktır. Bu çalışma İ'lâmu'l-enâm adlı eserdeki fıkıh metodunu şu alanlarda ortaya koyacaktır: Başlık koyma ve taksim, fıkhî olmayıp fıkıhla bağlantılı olan taraflar -ki bunlar şekli unsurlardır-, hadis metodu, kitabın aslî kaynakları, hükümleri ve delilleri sunuş yöntemi, tercih ve tercihin öncülleri ile kaideleri. Ayrıca bu çalışma İ'lâmu'l-enâm adlı eserdeki fıkıh metodunun okuyucunun yetişmesine, eğitimine ve davet anlayışına sağladığı katkıyı da ele almıştır.

Anahtar Kelimeler: İ'lâmu'l-enâm, Şerhu ehâdîsi'l-ahkâm, Nureddin Itir, fıkıh metodu, cumhur ulemanın fıkıh metodu.

The Jurisprudential Work of Sheikh Dr. Noor Al-Din Itr in "Inform of the People-Ialam Alanam"

Dr. Bilal Safiedin

Abstract

The book (Inform of the People) by Dr. Nur al-Din Itr is one of the most important books that explained the hadiths of (Buloogh al-Maram) by Ibn Hajar.

The most important goals that prompted Sheikh Dr. Noor al-Din Itr to author the (Ialam Alanam) are: Contribute to presenting an authentic science that follows what the majority of scholars foiiow, especially the jurists.

This book comes to present an explanation of these hadiths according to the method of the majority of jurists, and to be an alternative to the method followed by Al-San'ani in "Sobul As-Salaam" and Al-Albani in his books.

This research has extracted the jurisprudential workmanship in (Inform of people) in the following areas:

- Addressing and partitioning
- the non-fiqh aspects related to jurisprudence, which are the formal aspects, Hadith workmanship, and the original sources.
- the manner of presentation of jurisprudential rulings and evidence.
- Weighting and its introductions and rules

The research also presented the effect of the jurisprudential work in the book in training, teaching and advocating the reader.

Keywords: Inform of the People- Ialam Alanam, explaining the rulings of hadiths, Dr. Nur al-Din Itr, the public's approach to the jurisprudential work.

مقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأكمل التسليم على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد، فإنَّ كتب شروح الحديث تُعَدُّ من أهمِّ الكتب التي ينبغي على طالب العلم الشرعي وعلى أهل العلم وعلى العلماء الاهتمام بها؛ لأنَّها تمثِّل واسطة العقد بين كتاب الله تعالى وتفاسيره، وبين كتب الفقه التي تتوسَّع في ذكر الفروع الفقهية؛ لأنَّ السنَّة النبويَّة هي التي تبيِّن كتاب الله تعالى، فكان من الطبيعي أن تتضمَّن أدلَّة تفصيليَّة أكثر ممَّا ورد في القرآن الكريم؛ لأنَّها تبيِّن مجمله، وتخصِّص عمومه، وتقيِّد مطلقه، وتؤكِّد أحكامه، وتستقلُّ بالتشريع فيما لم يأت تفصيله فيه، وإنَّما جاء فيه مجملًا، ولو على مستوى الأمر باتِّباع النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وإنَّ كتاب (إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام) لمؤلِّفه شيخنا الأستاذ الدكتور نور الدين عتر رحمه الله تعالى من أهمِّ شروح الحديث التي ينبغي على أهل العلم الاهتمام بها، وتدريسها، ومراجعتها؛ لمعرفة الأحكام والأدلَّة.

ولهذا رأيت أنَّ من الواجب عليَّ الإسهام بدراسة شيء من كتب الشيخ؛ لأستفيد أوَّلًا من دراسة هذه الكتب، ولأعرض بعض جوانب الجهود الفقهية التي قدَّمها الشيخ لأهل العلم من بعده، وذلك ضمن حدود الوقت المتاح لي لإعداد هذا البحث، وضمن حدود الصفحات التي تتاح للبحوث المنشورة في المجلَّات الدوريَّة.

ورأيت أنَّ كتاب الشيخ: (إعلام الأنام) يعدُّ خلاصة علوم الشيخ؛ إذ جمع فيه بين تطبيق علوم الحديث بعد عرضها دراية في (منهج النقد) وتحقيق كتب المصطلح، وبين تفسير آيات الأحكام التي ألَّف الشيخ فيها وبين الجانب الفقهي الذي كتب فيه الشيخ في موضوعات عديدة؛ منها مثلًا: الحجُّ والعمرة.

وقد اخترت أن يكون عنوان هذا البحث (الصنعة الفقهية عند الشيخ الدكتور نور الدين عتر في «إعلام الأنام»).

وقد يلاحظ القارئ قلَّة المصادر التي رجعت إليها خلال هذا البحث، والسبب في ذلك ما تقدَّم من أنَّ منهج البحث استقرائي ووصفي، ويعتمد على كتاب (إعلام الأنام) بدرجة كبيرة.

أهمِيَّة البحث

تبرز أهمِّيَّة هذا البحث من خلال تعريفه بالجانب الفقهي في كتاب (إعلام الأنام)، وبتعريفه بجانب علمي عند الشيخ الدكتور نور الدين عتر، وبمقارنته بين المنهجيَّة التي سار عليها الدكتور عتر، وهي المنهجيَّة التي سار عليها جمهور الفقهاء، وبين منهجيَّة طارئة سار عليها بعض المؤلِّفين، وأخصُّ منهم بالذكر الصنعاني والألباني.

مشكلة البحث

يمكن تلخيص مشكلة البحث في استخلاص الصنعة الفقهية عند الشيخ الدكتور نور الدين عتر، ومقارنتها بالصنعة الفقهية عند بعض شرَّاح أحاديث الأحكام، والنظر في مدى توافق هذه الصنعة مع ما عليه جمهور الفقهاء.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

١. استخراج بعض جوانب الصنعة الفقهية عند الشيخ الدكتور نور الدين عتر.

٢. إظهار مكانة الدكتور نور الدين عتر في ميدان الفقه الإسلامي بعامَّة، والفقه الحنفي بخاصَّة، من خلال دراسة صنعته الفقهية في كتاب (إعلام الأنام).

٣. إظهار مكانة كتاب (إعلام الأنام) بين كتب شروح الحديث؛ ليتوجَّه أهل العلم لدراسته وحفظه وتدريسه في المعاهد والجامعات.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي غالبًا، ويعتمد المنهج الاستنباطي أحيانًا، وذلك بتتبُّع أقوال الشيخ وتصنيفها، واستخلاص بعض القواعد التي سار عليها الشيخ في كتابه، ومقارنة ذلك بمنهجيَّة جمهور الفقهاء والأصوليين، ومنهجيَّة بعض الكتَّاب المعاصرين.

حدود البحث

إنَّ الصنعة الفقهية عند الشيخ الأستاذ الدكتور نور الدين عتر رحمه الله في كتابه (إعلام الأنام) لا يمكن الإحاطة بها من خلال بحث واحد أو من خلال رسالة واحدة؛ لأنَّ كتابه المذكور يتألَّف من أربعة أجزاء، وشرح فيه كتاب (بلوغ المرام) للحافظ ابن حجر، وتناول أبواب الفقه كافَّة.

ومع ذلك يمكن للباحث أن يتناول نماذجَ من كتابه بالدراسة والبحث، واستخراج شيء من جوانب الصنعة الفقهية؛ لأنَّ الأستاذ الدكتور يسير على منوال واحد غالبًا في تناول المسائل الفقهية، كما يسير وفق منهج واحد في طريقة عرض الأقوال والأدلَّة والمناقشات والردود والترجيح.

ولهذا آثرت أن تكون أكثر الأمثلة المظهرة لهذه الصنعة الفقهية من بداية الكتاب؛ لأنَّ بدايات الكتب تتميَّز بمزيد اهتمام من المؤلِّفين عادة.

أمَّا استخراج الصنعة الفقهية بشكل كامل أو مناسب فيحتاج لأطروحة جامعيَّة أو أكثر، وإنَّما يأتي هذا البحث إسهامًا صغيرًا في طريق الوصول إلى الدراسة

الكاملة في هذا الموضوع.

خطَّة البحث

يشتمل هذا البحث على مقدِّمة وسبعة مطالب وخاتمة.

المطلب الأوَّل: الأهداف الفقهية التي أراد الشيخ تحقيقها، وأثر خصائص التشريع في السنَّة النبوية في الوصول إليها.

المطلب الثاني: منهجيَّة الشيخ الدكتور نور الدين عتر في استنباط الأحكام من السنَّة النبوية، ومقارنتها بطريقة الصنعاني والألباني.

المطلب الثالث: التقسيم والعنونة وأثرهما في الصنعة الفقهية في (إعلام الأنام).

المطلب الرابع: الجوانب غير الفقهية المتَّصلة بالفقه، وأثرها في صنعة (إعلام الأنام) الفقهية.

المطلب الخامس: صنعة (إعلام الأنام) الفقهية في عرض الأحكام الفقهية وأدلَّتها والترجيح بينها.

المطلب السادس: صنعة (إعلام الأنام) الفقهية في الترجيح ومقدِّماته.

المطلب السابع: أثر الصنعة الفقهية في كتاب (إعلام الأنام) في تدريب القارئ وتعليمه وفي الدعوة.

المطلب الأوَّل

الأهداف الفقهية التي أراد الشيخ تحقيقها، وأثر خصائص التشريع في السنَّة النبويَّة في الوصول إليها

سأعرض في هذا المطلب موضوعين اثنين:

الأهداف التي أراد الشيخ الدكتور نور الدين عتر تحقيقها في ميدان الفقه.

وأثر خصائص التشريع في السنَّة النبوية في الوصول إلى هذه الأهداف.

أوَّلًا- الأهداف الفقهية التي أراد المؤلِّف تحقيقها من خلال تأليف (إعلام الأنام)

تنوَّعت الأهداف التي رغب الشيخ الدكتور نور الدين عتر أن يحقِّقها من خلال تأليف كتابه: (إعلام الأنام) ما بين أهداف في مجال علم الحديث بعامَّة، ولا سيَّما أحاديث الأحكام، وأهداف في مجال علم الفقه، وأهداف لغوية وبلاغية، وأهداف دعوية وتربوية وتعليمية.

ويمكن تلخيص الأهداف في مجال علم الفقه الإسلامي التي ذكر الشيخ أنَّه يريد تحقيقها من خلال ما يأتي:

١- استنباط دلالات الحديث على الأحكام. وقد ذكر الشيخ أنَّ هذا الاستنباط هو الغاية الأسمى من كلِّ الدراسات الحديثية أو اللغوية أو البلاغية التي تسبق ذلك؛ لأنَّ استنباط الأحكام هو وسيلة العمل بسنَّة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وذلك أشرف مقام.[١]

١ إعلام الأنام، ١/ ٧، والمراد بالدراسات السابقة هنا: دراسة الحديث سندًا ومتنًا من حيث القبول أو الردُّ، بتطبيق قواعد المصطلح وأصول منهج النقد، للتحقُّق من صحَّة الحديث أو حسنه أو ضعفه، بدراسة رواته وسنده ومتنه، وما هناك من مناهج للعلماء، وقواعد في نقدهم للحديث والحكم عليه، ثمَّ الاعتناء بدراية متن الحديث، مفردات وجملًا، لغة وإعرابًا وأسلوبًا، الموضع نفسه.

٢- تلافي إخلال بعض الكتب بما يجب في فقه الحديث من توجيه دلالته وتدقيق النقل لآراء الفقهاء في دلالة الحديث ومعانيه. وقد صرَّح الشيخ رحمه الله أنَّ الكتاب الذي ورد فيه هذا الإخلال هو كتاب (سبل السلام) للصنعاني.

٣- إفادة القارئ بنصوص من مصادر قديمة تتضمَّن شروح الحديث المراد بيانه؛ ليجتمع للقارئ من القديم والحديث.

٤- العناية باستدلالات الأئمَّة على الأحكام، وبيان كيفيَّة أخذها من السنَّة؛ لتوسيع آفاق القرَّاء وتعارف وتآلف أهل الملَّة.

٥- إيداع فوائد وتوجيهات فريدة في هذا الشرح لا توجد في غيره؛ لزيادة النفع.

٦- الحاجة الماسَّة لمؤلَّف يشرح (بلوغ المرام) على النهج المتقدِّم بيانه، في الوقت الذي شاعت فيه مؤلَّفات حادت عن سواء السبيل للأسباب الآتية:

– أنَّ أصحابها حتَّموا على الناس قبول أفهامهم بما فيها من سقيم وعليل، بغير حجَّة ولا دليل.

– أنَّهم شقُّوا وحدة أهل الإسلام، وحجَّروا على الناس ما اتَّسع من شريعة خير الأنام، وأغلقوا الباب على عمل العقول والأفهام.

– أنَّهم سمَّوا كلَّ من لم يوافقهم مبتدعًا، ولغير السنَّة متَّبعًا.

– أنَّهم جاهلون أو متجاهلون بأنَّه إن كان لهم دليل فللأئمَّة أدلَّة، وإن قبل أحد من الناس كلامهم فالأئمَّة محلُّ إجماع الأمَّة.[١]

ويمكن بعد هذا العرض تصنيف ما تقدَّم خلال الأهداف السابقة في المجالات الرئيسية الثلاثة الآتية:

الأوَّل: الإسهام في تقديم علم أصيل يتبع ما عليه جمهور العلماء، ولا سيَّما الفقهاء؛ عبر شرح كتاب (بلوغ المرام) بطريقة توجِّه طلَّاب العلم، وتنفعهم في علوم

١ إعلام الأنام، ١/ ٧-٩.

الحديث والفقه وغيرهما.

الثاني: تقديم البديل عن الكتب التي شرحت (بلوغ المرام)، أو بعض كتب أحاديث الأحكام، بمنهجيَّة ذاتية لا تتوافق ومنهجيةَ جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء.

الثالث: تكميل مقاصد كتاب (بلوغ المرام)، فقد اعتنى ابن حجر رحمه الله في (بلوغ المرام) بأدلَّة الشافعية، فكمَّل الشيخ نور الدين رحمه الله مقاصد الكتاب، وأورد ما يشهد لسائر المذاهب الفقهية، فأكمل بذلك عمل الإمام ابن حجر بما يدلُّ لغير الشافعية عند اقتضاء الحاجة، ولم يضف الشيخ نور الدين ذلك في صلب المتن محافظة عليه، وتسهيلًا لمن أراد الرجوع إليه.[1]

ثانيًا: أثر خصائص التشريع في السنَّة النبوية في تأليف (إعلام الأنام)

من المحدِّدات المؤثِّرة في الصنعة الفقهية عند الشيخ نور الدين عتر في كتابه (إعلام الأنام) بخاصَّة، والمؤثِّرة في توجُّهه لتأليف الكتاب بعامَّة، إضافةً إلى ما تقدَّم من دوافع تأليف الكتاب استذكار الشيخ رحمه الله تعالى خصائص التشريع في السنَّة النبوية.

ويمكن تلخيص ذلك فيما يأتي:

١. أفرد الشيخ في مقدِّمة (إعلام الأنام) مدخلًا لدراسة أحاديث الأحكام افتتحه ببيان خصائص التشريع في السنَّة النبوية. وقد سرد الشيخ في بداية بيانه خصائص التشريع في السنَّة النبوية الخصائص المشتركة مع القرآن الكريم، والمتمثِّلة بالشمول، والعموم، والمرونة، والتدرُّج في التشريع، والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، والموضوعية في التشريع، ورعاية جانبي الروح والجسد، وربط الأحكام بالإيمان بالله ورسوله، وبيان حكمة التشريع ومقاصده، ومراعاة المناسبات الواقعيَّة، واتِّساق أحكام الشرع في القرآن والسنَّة مع بعضها، وسموِّ التشريع الإلهي على كلِّ

١ ينظر: إعلام الأنام، ١/ ٢٨.

قانون عرفته الأمم قديمها وحديثها.[١]

٢. أتبع الشيخ رحمه الله ما سبق ببيان الخصائص التي تميَّز بها التشريع في السنَّة النبوية؛ لأنَّ القرآن كالدستور، والسنَّة شارحة له. وذكر الشيخ باختصار في هذا السياق ما يأتي:

- بيان السنَّة لمجمل القرآن، ومثاله: بيان مواقيت الصلاة، وأنصبة الزكاة، وعدد الطواف.

- توضيح السنَّة لمشكل القرآن وإزالة الوهم عنه، أو بيان لفظ ومتعلَّقه، ومثاله: بيان السنَّة للمراد من ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] بأنَّه بياض النهار وسواد الليل.

- تقييد السنَّة مطلقَ القرآن الكريم، ومثاله: بيان السنَّة أنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]: اليد اليمنى، وإلى الرسغ فقط.

- تخصيص السنَّة عامَّ القرآن الكريم، ومثاله: استثناء السنَّة من له شبهة من آيات عقوبات الجنايات، واستثناء السنَّة كلَّ ذي ناب من السباع، وكلَّ ذي مخلب من الطيور من عموم الإباحة الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

- بيان أحكام غير منصوص عليها في القرآن، مثل وجوب صدقة الفطر، وتحريم لبس الذهب والحرير الطبيعي على الرجال.

- تأكيد السنَّة ما جاء به القرآن، وهو كثير.[٢]

ويظهر من خلال عرض الشيخ لخصائص التشريع في السنَّة النبوية التزامه بما عليه الجمهور في هذا الشأن، يظهر ذلك من خلال مراجعة أقوالهم في مكانة السنَّة،

١ إعلام الأنام، ١/ ١١-١٢، وقد أحال الشيخ رحمه الله للتوسُّع إلى كتابه: آيات الأحكام، ١١-٢١.

٢ إعلام الأنام، ١/ ١٢-١٣.

وما ألَّفه العلماء المعاصرون منهم بشأن استقلال السنَّة بالتشريع.[1]

إنَّ إيراد الشيخ هذه الخصائص في مقدِّمة كتابه لم يكن عرضًا نظريًّا فحسب، وإنَّما كان لبيان المنهج الذي انضبط به خلال عمله التطبيقي في استقراء أحكام الأحاديث من مظانِّها، والترجيح بينها، وفي استنباط الأحكام من هذه الأحاديث بحسب المنهجيَّة العلمية.

المطلب الثاني

منهجيَّة الشيخ الدكتور نور الدين عتر في استنباط الأحكام من السنَّة النبوية، ومقارنتها بطريقة الصنعاني والألباني

لا يخفى على القارئ لكتاب (إعلام الأنام) أنَّ منهجيَّة الشيخ الدكتور العلمية التي اتَّبعها في استنباط الأحكام من نصوص القرآن الكريم والسنَّة النبوية، ليست من إنتاج الشيخ نور الدين عتر رحمه الله، وإنَّما هي المنهجيَّة العلمية المتَّبعة في استنباط الأحكام من الكتاب والسنَّة بحسب ما سار عليه العلماء في المذاهب الفقهية، وهي إعمال قواعد علم أصول الفقه في النصِّ التفصيلي لإنتاج الحكم الفقهي؛ إذ بذلك يمكن إنتاج الفقه الذي هو: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلَّتها التفصيلية».[2]

وتتجلَّى أهمِّيَّة المنهجيَّة والصنعة الفقهية المستمدَّة من الحديث النبوي عند الدكتور نور الدين عتر في كتابه (إعلام الأنام) في أنَّ هذا الكتاب جاء في فترة اعتاد كثير من طلَّاب العلم، وكثير من الكلِّيَّات والمعاهد العلمية، دراسة شروح الحديث

١ ينظر: أصول الفقه الإسلامي، لوهبة الزحيلي، ١/ ٤٦١-٤٦٣، ويمكن أن يضاف إلى ما سبق من خصائص السنَّة في التشريع: أن يستدلَّ بالسنَّة على ناسخ القرآن ومنسوخه، وهذا مذهب الشافعي، وخالفه في رأيه جمهور العلماء والبيضاوي والإسنوي من الشافعية، فقرَّروا أنَّ السنَّة قد تأتي ناسخة للقرآن، المصدر السابق، وينظر في مكانة السنَّة واستقلالها بالتشريع: السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للشيخ عبد الحليم محمود (ت ١٣٩٧هـ)، السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى بن حسني السباعي (ت ١٣٨٤هـ).

٢ الفقه الإسلامي وأدلَّته، للزحيلي، ١/ ٣٠، وينظر: المحصول، للرازي، ١/ ٧٨.

من كتاب (سبل السلام) للصنعاني، ويُنتقد هذا الكتاب من جوانب عدَّة، فكان تأليف الدكتور نور الدين رحمه الله لـ (إعلام الأنام) تلافيًا وتصحيحًا للمآخذ على كتاب (سبل السلام).

أوَّلًا- المآخذ المنهجيَّة التي لاحظها الدكتور على كتاب (سبل السلام) للصنعاني

يقول الشيخ الصنعاني في مقدِّمة (سبل السلام): «هذا شرح لطيف على بلوغ المرام، ..اختصرته عن شرح القاضي العلَّامة شرف الدين الحسين بن محمَّد المغربي..، مقتصرًا على حلِّ ألفاظه وبيان معانيه، قاصدًا بذلك وجه الله، ثمَّ التقريب للطالبين فيه والناظرين، معرضًا عن ذكر الخلافات والأقاويل، إلَّا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل، متجنِّبًا للإيجاز المخلِّ والإطناب المملِّ».[١]

ويمكن تلخيص المآخذ التي أوردها الدكتور عتر على (سبل السلام) فيما يأتي:

١- لا يخفى على المتخصِّص أنَّ الصنعاني لم يلتزم منهجيَّة استنباط الأحكام بحسب المنهجيَّة المتَّبعة في المذاهب الأربعة، من ناحية عدم تدقيق النقل لآراء الفقهاء في دلالة الحديث ومعانيه، ومن ناحية عدم توجيه دلالة الحديث بحسب منهجيَّة المذاهب الأربعة المستمدَّة من قواعد أصول الفقه، بغضِّ النظر عن اختلاف الفقهاء في هذه القواعد في مواضعَ معلومة.

٢- التقصير في بيان آراء أئمَّة العلم المعتمدين في فقه الحديث والتقصير في الاستدلال بها، على الرغم من أنَّ الصنعاني عُني بآراء الأئمَّة الزيدية ولا سيَّما الهادوية.[٢]

٣- تطرَّق الخلل إلى إيراد الصنعاني مذاهب العلماء، وهذا الخلل يشوِّش القارئ

١ سبل السلام، ١/ ١١.

٢ إعلام الأنام، ١/ ٢٣.

ويشكِّكه في معلوماته الفقهية، أو يعطي القارئ معلومات خاطئة عن المذاهب، وفي ذلك كلِّه ضرر علمي وعملي.

٤- إغفال الرجوع إلى المصادر، وهذا الإغفال يؤدِّي إلى الغموض والإبهام.[١]

٥- وقع للصنعاني في (سبل السلام) مغايرات كثيرة في الأحاديث التي يوردها، ولتلافي ذلك أثبت الدكتور نور الدين نصوص الأحاديث التي يستشهد بها في شرح (بلوغ المرام) حسبما هي في مصادرها غير مقلِّد ما في الشروح، ولا سيَّما (سبل السلام).

ولم يكن نقد الشيخ نور الدين عتر للصنعاني في منهجيَّته خاليًا عن البديل، وإنَّما بذل الشيخ نور الدين -كما قال- جهده في تلافي وجوه النقد التي ذكرها، وعمل على أن تكون دراسته للأحاديث ملبِّية حاجة طالب الحديث والمؤتسي بالسنَّة.[٢]

ولا يخفى في هذا السياق أنَّ من كتب شروح الحديث التي سبقت كتاب (إعلام الأنام)، كتاب (نيل الأوطار) للشوكاني، الذي يشترك مع (سبل السلام) في عدد من المآخذ السابقة، ولا سيَّما عدم الانضباط بالمنهجيَّة الفقهية المذكورة؛ ممَّا أدَّى لخروجه في مواضعَ كثيرة عن القول المعتمد في المذاهب الأربعة، ويضاف إلى ذلك أنَّ كون مذهب الشيخين الصنعاني والشوكاني الزيدي أثَّر في ترجيحهما لآراء المذهب على آراء المذاهب الأربعة.

وقد اقتصر الشيخ نور الدين في النقل عن مذهب الهادوية من الزيدية -نسبة إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين (ت ٢٨٤هـ)- على مهمَّات من آرائهم؛ لأنَّ مذهبهم قريب من مذهب الحنفية، ونبَّه الشيخ نور الدين إلى أنَّ الصنعاني أكثر في (سبل السلام) من النقل عنهم.[٣]

ويمكن في هذا السياق المقارنة بين منهج الصنعاني في (سبل السلام) وبين

١ إعلام الأنام، ١/ ٢٤-٢٥.
٢ إعلام الأنام، ١/ ٢٤-٢٥.
٣ إعلام الأنام، ١/ ٢٣.

منهج الشوكاني في كتابه (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيِّد الأخيار)، الذي لم يكن على هذا النحو من الاقتصار.

جاء في (نيل الأوطار):[١] «حمل حسن الظنِّ بي جماعة من حملة العلم بعضهم من مشايخي على أن التمسوا منِّي القيام بشرح هذا الكتاب.. والقيام بهذا الشأن يحتاج إلى جملة من الكتب يعزُّ وجودها في هذه الديار.. ومع هذا فأوقاتي مستغرقة بوظائف الدرس والتدريس.. فلمَّا لم ينفعني الإكثار من هذه الأعذار.. صمَّمت على الشروع في هذا المقصد المحمود.. وقد سلكت في هذا الشرح لطول المشروح مسلك الاختصار. وجرَّدته عن كثير من التعريفات والمباحثات التي تفضي إلى الإكثار، لا سيَّما في المقامات التي يقلُّ فيها الاختلاف.. وأمَّا في مواطن الجدال والخصام فقد أخذت فيها بنصيب من إطالة ذيول الكلام».

ويمكن في هذا المقام إيراد مثال على الاقتصار البالغ عند الصنعاني في (سبل السلام)، وضربه صفحًا عن استعراض أقوال العلماء وعرض أدلَّتها، وسأختار بعض المسائل التي تمسُّ الحاجَّة إليها.

فمسألة [الزكاة في مال التجارة] تقع في ٧ أسطر فقط،[٢] ويمكن للقارئ العودة إلى مسائل أخرى عديدة ليلاحظ عدم كفاية الأحكام الفقهية التي استنبطها أو نقلها الصنعاني في هذه المسائل.

ولو نقل بعض فروع الفقهاء التي ذكروها في كتبهم، وقارن بينها وبين الأحاديث، لقدَّم فقهًا مرتبطًا بالعصر أكثر، ومجيبًا على أسئلة الناس اليوم بمقدار أكبر من إجابة الشرح المقتصر على الأحكام المباشرة المأخوذة من الحديث.

إنَّ خسارة الصنعاني للجهد العلمي الذي أبدع الفقهاء في المذاهب الأربعة في إنتاجه أظهرت فقه الحديث بصورة أقرب إلى الفقه التاريخي منه إلى فقه الواقع.

قد يقال: هذا كتاب لشرح الحديث، وليس من هدفه نقل فروع لا تمتُّ إلى

١ ١/ ١٤.

٢ سبل السلام، ١/ ٥٣٤.

الحديث بصلة!

والجواب: إنَّ كثيرًا من فروع الفقهاء في المذاهب الفقهية الأربعة التي قدَّمها الفقهاء قبل الصنعاني، يمكن ردُّها إلى الحديث عبر طرق منهجيَّة معروفة، منها على سبيل المثال: التعليل، والجمع بين النصوص، والتأويل.. فهذا أولى في المنهج الفقهي من القول: «معرضًا عن ذكر الخلافات والأقاويل، إلَّا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل»؛[1] لأنَّ الارتباط بالدليل أمرٌ يحتاج للعودة إلى فروع المتقدِّمين من فقهاء المذاهب، والاهتمام بتوجيههم للدليل، وإنتاج هذه الفروع منه.

ثانيًا- أثر المنهجيَّة والصنعة الفقهية في (إعلام الأنام) في تفنيد طريقة الشيخ الألباني

تأتي أهمِّيَّة المنهجيَّة الفقهية والصنعة الفقهية في استخراج الأحكام من الحديث النبوي في كتاب (إعلام الأنام)، إذا قارنا بين المنهجيَّة المتَّبعة فيه وبين ما سار عليه بعض الكتَّاب في ترجيح بعض الحديث على بعض، والانتهاء إلى أنَّ الحديث هو الفقه بعينه، وأنَّ معرفة الحديث الصحيح كافية لمعرفة الحكم، وأنَّه لا حاجة للاختلاف الفقهي ولا لتعدُّد الأقوال في المذاهب، إذ كفانا مؤونتها الترجيح بين الأحاديث في عصرنا، حيث توافرت نصوص الحديث بعد عدم توافرها للأئمَّة والعلماء السابقين؛ ممَّا أدَّى لاختلافهم في الأحكام المستنبطة من الأحاديث.

ويظهر للمتخصِّص أنَّ الشيخ الألباني أبرزُ من سار على هذا النهج، ولعلَّه أوَّل من سلكه.

١- خلاصة الطريقة التي سلكها الشيخ الألباني لإنتاج الأحكام الشرعية

أعرض فيما يأتي خلاصة توجُّه الشيخ الألباني في هذا المجال.

يقول الشيخ الألباني: «ولمَّا كان معرفة ذلك على التفصيل يتعذَّر على أكثر الناس، حتَّى على كثير من العلماء، لتقيدهم بمذهب معيَّن، وقد علِم كلُّ مشتغلٍ

١ سبل السلام، ١/ ١١.

بخدمة السنَّة المطهَّرة جمعًا وتفقُّهًا أنَّ في كلِّ مذهب من المذاهب سننًا لا توجد في المذاهب الأخرى، وفيها جميعها ما لا يصحُّ نسبته إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من الأقوال والأفعال، وأكثر ما يوجد ذلك في كتب المتأخِّرين، وكثيرًا ما نراهم يجزمون بعزو ذلك إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، ولذلك وضع علماء الحديث -جزاهم الله خيرًا- على بعض ما اشتُهر منها كتب التخريجات التي تبيِّن حال كلِّ حديث ممَّا ورد فيها من صحَّة أو ضعف أو وضع.. أقول: لمَّا كان معرفة ذلك على التفصيل يتعذَّر على أكثر الناس ألَّفت لهم هذا الكتاب ليتعلَّموا كيفيَّة صلاة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فيهتدوا بهديه فيها».[١]

ويقول أيضًا: ولمَّا كان موضوع الكتاب إنَّما هو بيان هدي النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في الصلاة كان من البدهيِّ أن لا أتقيَّد فيه بمذهب معيَّن.. ولذلك فإنَّ الكتاب سيكون إن شاء الله تعالى جامعًا لشتات ما تفرَّق في بطون كتب الحديث والفقه، على اختلاف المذاهب ممَّا له علاقة بموضوعه، بينما لا يجمع ما فيه من الحقِّ أيُّ كتاب أو مذهب، وسيكون العامل به إن شاء الله ممَّن قد هداه الله لما اختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».[٢]

ويقول: وأمَّا الاختلاف القائم بين المقلِّدة فلا عذر لهم فيه غالبًا، فإنَّ بعضهم قد تتبيَّن له الحجَّة من الكتاب والسنَّة، وأنَّها تؤيِّد المذهب الآخر الذي لا يتمذهب به عادة، فيدعها لا لشيء إلَّا لأنَّها خلاف مذهبه، فكأنَّ المذهب عنده هو الأصل أو هو الدين الذي جاء به محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم، والمذهب الآخر هو دين آخر منسوخ.[٣]

إنَّ الصحابة اختلفوا اضطرارًا، ولكنَّهم كانوا ينكرون الاختلاف ويفرُّون منه ما وجدوا إلى ذلك سبيلًا، وأمَّا المقلِّدة، فمع إمكانهم الخلاص منه ولو في قسم كبير منهم، فلا يتَّفقون ولا يسعون إليه؛ بل يقرُّونه، فشتَّان إذن بين الاختلافين،

١ صفة صلاة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، للألباني، ٣٧.
٢ صفة صلاة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، للألباني، ٤٣.
٣ صفة صلاة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، للألباني، ٦٠.

ذلك هو الفرق...[1]

إنَّ كتابنا هذا لمَّا جمع السنن الثابتة عنه صلَّى الله عليه وسلَّم في صفة صلاته فلا عذر لأحد في ترك العمل بها؛ .. والواجب اتِّباع النصِّ المعصوم، وذلك هو المقصود من هذه المقدِّمة.[2]

٢- تقييم طريقة الشيخ الألباني في الوصول إلى الأحكام الفقهية

بعد النقول السابقة التي آثرت أن تكون حرفيَّة، يمكن تقييم طريقة الألباني في الوصول إلى الأحكام الفقهية من خلال السنَّة النبويَّة.

إنَّ الشيخ الألباني يخلط بين حجِّيَّة السنَّة التي لا يخالف فيها أحد من المسلمين، ولا سيَّما أتباع المذاهب الفقهية الأربعة، وبين فهمه هو للسنَّة أو اختياره هو لأحد الأحاديث، وترجيحه على بقيَّة الأحاديث، وإنتاجه الحكم من هذا الحديث، ومطالبته الناس باتِّباع ما آل إليه عمله من ترجيح وحكم فقهي، ويَغفل أو يتغافل عن كون علماء المذاهب الفقهية رجَّحوا بين الأحاديث كما رجَّح؛ بل إنَّهم رجَّحوا بطريقة علميَّة أفضل، وصحَّحوا من الأحاديث وضعَّفوا كما فعل؛ بل بطريقة علميَّة أفضل؛ لأنَّ الفقهاء في المذاهب الأربعة لم يكونوا على الظاهريَّة التي سلكها الشيخ الألباني، وإنَّما أعملوا آليَّات أوسع بكثير ممَّا أعمل هو.

لقد أعمل فقهاء المذاهب الأربعة قواعد علم أصول الفقه لإنتاج الحكم الشرعي، فقاطعوا بين الأدلَّة وأخذوا من هذا ما لم يأخذوه من ذاك، فعملوا بأكثر من دليل في الوقت ذاته، ولم يلجؤوا للطريقة التي سلكها الألباني حين استبعد الكثير من الأحاديث أو الأدلَّة أو معاني الآيات، وصار إلى حديث واحد فرجَّحه ثمَّ قصر الحكم الفقهي عليه، ولم يعتبر بقيَّة الأدلَّة ومن بينها أحاديث نبويَّة.

إنَّ الشيخ الألباني واحد من أهل العلم في الحديثِ، ويوجد غيره آخرون رجَّحوا قبله فوافقهم في عمله مرَّة وخالفهم مرَّة، وإنَّ عمله في مجال الحديث

١ صفة صلاة النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، للألباني، ٦٤.

٢ صفة صلاة النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، للألباني، ٧٢.

النبوي ليس مسوِّغًا لانتقاله لاستخراج الأحكام الشرعية من الحديث؛ لأنَّ تخصُّص الفقه -كما يعلم كلُّ من له اطِّلاع على علوم الشريعة- لا يكفي فيه العلم بالحديث، وإنَّما يتطلَّب علومًا أخرى من أهمِّها علم أصول الفقه الذي لا يجد الباحث عند الألباني جهدًا علميًّا فيه.

وكما لا يجوز لنا المصير إلى قول واحد من الأئمَّة المتقدِّمين، والأخذ بترجيحاته وحده، وإغفال أقوال بقيَّة العلماء في الموضوع ذاته أو الحديث ذاته، كذلك من المعيب منهجيًّا أن يقتصر أحد على الأخذ بترجيح الألباني بين الأحاديث، ولا يقارن بينه وبين أقوال علماء الحديث في الموضوع ذاته.

والواقع أنَّ من يقتصر على ترجيحات الألباني هم مَن لا عِلمَ لهم في التصحيح والتضعيف، فيستسهِلُون الأمر، ويظنُّون أنَّ نقلهم عنه كافٍ، ولا تكاد تجد أحدًا من أهل العلم بالحديث، بله العلماء في هذا الشأن، يقتصرون على هذا النقل.

وقد زاد مؤخَّرًا الاقتصار على نقل تصحيحات الألباني وتضعيفاته بسبب توسُّع وسائل التواصل الاجتماعي، ومشاركة مَن لا عِلمَ لهم شرعيًّا في نقل أو كتابة خواطر في قضايا شرعية، فازداد العيب المنهجي انتشارًا حين اعتمدوا على تصحيحات الألباني، لجهلهم بأصول التخريج والحكم على الحديث.

فإذا أضفنا إلى ما تقدَّم عدَّ الشيخ الألباني الحديث بنفسه فقهًا، واقتصاره عليه، فهذا في المنهجيَّة الفقهية معيب بشكل أكبر بكثير؛ لأنَّه لم يستوعب الآليَّات اللازمة لإنتاج الحكم الفقهي، وهذا النظر الظاهري يشوِّه عند المبتدئ من طلَّاب العلم، بله العامَّة، النظرة لتاريخ الفقه الإسلامي وأدواره وأعلامه وكتبه ومناهجه.

ولعلَّ أهمَّ أسباب هذا الاتِّجاه: عدم الاطِّلاع على جهود الفقهاء المتقدِّمين، وعدم التعمُّق في قواعدهم الأصولية التي أنتجت عن طريق التقاطع بين دليلين أو ثلاثة، أو عشرة أو عشرين أحيانًا، هذا الفقه الذي شهد له القاصي والداني، حتَّى شهد له غير المسلمين، ومن ذلك: أنَّ الباحثين في (المؤتمر الدولي للقانون المقارن) المنعقد في لاهاي سنة ١٩٣٢م انتهوا إلى أنَّ الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر

القانون المقارن، وأنَّ الباحثين في (أسبوع الفقه الإسلامي) الذي عقدته عام ١٩٥١م (شعبة الحقوق الشرقية) في المجمع الدولي للحقوق المقارنة برئاسة الأستاذ (ميو) أستاذ التشريع الإسلامي في كلِّيَّة الحقوق بجامعة باريس انتهوا إلى أنَّ: «مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة حقوقية تشريعية لا يمارى فيها، وأنَّ اختلاف المذاهب الفقهية في هذه المجموعة الحقوقية العظمى ينطوي على ثروة من المفاهيم والمعلومات ومن الأصول الحقوقية هي مناط الإعجاب، وبها يتمكَّن الفقه الإسلامي أن يستجيب لجميع مطالب الحياة الحديثة والتوفيق بين حاجاتها».[١]

إنَّ مَثلَ الشيخ الألباني رحمه الله كمثل باحث أراد أن يكتب في موضوع علمي، فذهب يجتهد بنفسه في الموضوع، ولم يطَّلع بشكل مناسب على الدراسات السابقة، ولا على جهود الأوَّلين في المسألة، ولا على المنهجيَّة التي اتَّبعها الأوَّلون في إنتاج الأحكام التي سبقوه بها؛ ظنًّا منه أنَّ منهجيَّته الخاصَّة به مريحة للقارئ أو المتعلِّم، أو كافية في الموضوع، أو تغني عن الغوص في المسألة.

ولا يخفى على أيِّ باحث اليوم أنَّ هذا الاقتصار معيب منهجيًّا، وأنَّ النتيجة المتحصِّلة من الباحث الذي لم يطَّلع أو يقارن أو يدرك منهجيَّة مَن قبله منتقدة علميًّا، وغير جديرة بالاتِّباع من العوام، ولا يليق بأهل العلم القول بها قبل مقارنتها بجهود العلماء السابقين واللاحقين للوصول إلى ترجيح يعتمد على المنهجيَّة العلميَّة.

وأعرض هنا مثالًا إجماليًّا لما تقدَّم من تقييم لعمل الشيخ الألباني؛ فقد عدَّد الألباني بعض القواعد التي تبنَّتها بعض المذاهب المتَّبعة في أصولها، وادَّعى أنَّ هذه المذاهب «تركت السنَّة بسببها» أي بسبب هذه القواعد.[٢]

وذكر الألباني في موضع آخرَ أمثلة من الأحاديث الصحيحة التي خولفت بتلك القواعد.[٣]

١ ينظر: التشريع الإسلامي بأقلام قانونيين ومفكِّرين غربيين، لمحمَّد وفيق زين العابدين، مجلَّة البيان، العدد ٣٢٤.

٢ الحديث حجَّة بنفسه في العقائد والأحكام، ٣٨.

٣ الحديث حجَّة بنفسه في العقائد والأحكام، ٤٣-٤٨.

إنَّ المتمعِّن في هذه الأحاديث يلاحظ بوضوح ما سبق من عدم رغبة الشيخ الألباني بالاطِّلاع على منهجيَّة العلماء الذين سبقوه، وظنُّه أنَّه جاء بعد هؤلاء ليحسم الخلاف المنهجي الذي لم يحسمه من قبله من علماء الحديث أو الفقه، فانتهى بظاهرية متسرِّعة إلى اتِّهامهم، وضرب صفحًا عن آلاف الصفحات من الأدلَّة والمناقشات والترجيحات التي سبق إليها أولئك الأعلام، ثمَّ عمد إلى ظاهر الأحاديث وادَّعى أنَّها حكم الشرع الذي لا محيد عنه![1]

٣- مقارنة بين طريقة الفقهاء والأصوليين التي لخَّصها الدكتور الخن وبين طريقة الشيخ الألباني في اعتبار الاختلاف

أحيل القارئ إلى كتاب واحد من بين كتب العلماء الكثيرة التي يمكنه من خلالها اكتشاف الخبط الذي وقع فيه الألباني بسبب عدم تعمُّقه في الاطِّلاع على قواعد العلماء في إنتاج الحكم الفقهي، وهو كتاب أستاذنا الدكتور مصطفى سعيد الخن رحمه الله تعالى، وعنوانه: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، وهو كتاب مشهور يدرسه طلَّاب الدراسات العليا في جامعات عديدة، فقد لخَّص الشيخ رحمه الله في الباب الأوَّل والثاني والثالث القواعد التي ترجع للكتاب والسنَّة، ثمَّ لخَّص في الأبواب الرابع القواعد التي يختصُّ بها القرآن أو السنَّة، وأقتصر هنا على تعداد القواعد الخاصَّة بالسنَّة، علمًا بأنَّ ما سبق عنده، وما يأتي في بقيَّة الأبواب، تؤثِّر في فهم الحديث؛ لأنَّ الإجماع والقياس وبقيَّة المصادر المختلف فيها تؤثِّر أيضًا في إنتاج الحكم الفقهي.

ذكر الشيخ الدكتور الخن تحت عنوان: «القواعد التي تتعلَّق بالسنَّة خاصَّة» القواعد الآتية:

- **أثر الاختلاف في الاحتجاج بالحديث المرسل في اختلاف الفقهاء**، ومثاله: اختلاف الفقهاء في نقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة، وفي وجوب القضاء على من أفسد صوم التطوُّع، وفي رجوع البائع إلى عين ماله عند تعذُّر الثمن بالفلس أو

١ انظر: الحديث حجَّة بنفسه في العقائد والأحكام، ٦٨، حين استعرض الألباني مثالين على موقف بعض الفقهاء من الحديث وجهلهم بالسنَّة، وطريقته الظاهرية القاصرة في الردِّ على جمهور الفقهاء.

الموت، وفي نقض الوضوء بلمس المرأة، وفي من أمسك رجلًا وقتله آخر هل يُعدُّ شريكًا في القتل؟

- **أثر الاختلاف في العمل بخبر الواحد إذا خالف القياس في اختلاف الفقهاء،** ومثاله: مسألة المصراة، وثبوت المهر لمن مات عنها زوجها قبل الدخول ولم يسمِّ لها صداقًا، وخيار المجلس في البيع، ووجوب القضاء على من أكل أو جامع ناسيًا، وانتفاع المرتهن بالرهن، وإذا وجد سلعة عند مشترٍ مفلس لم يؤدِّ ثمنها فهل يحلُّ له أن يأخذها؟

- **أثر الاختلاف في قبول خبر الواحد فيما تعمُّ به البلوى،** ومثاله: نقض الوضوء بمس العورة المغلَّظة، والجهر بالبسملة في قراءة الفاتحة في الصلاة الجهريَّة، ورفع اليدين عند الركوع والرفع منه، وثبوت رؤية هلال رمضان.

- **أثر الاختلاف في ردِّ الحديث لإنكار الراوي له أو لعمله بخلافه،** ومثاله: رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، والنكاح بغير ولي، والقضاء بشاهد ويمين في الأموال، وغسل الإناء من ولوغ الكلب، ورضاع الكبير هل يثبت به التحريم، ولبن الفحل.[1]

ومع التسليم بإمكان الترجيح بين المسائل المتقدِّمة، وذلك بواسطة النظر في درجة الحديث أو بواسطة قواعد أصوليَّة أخرى كثيرة، فإنَّ هذا الاختلاف الناشئ عند الفقهاء بسبب الحديث النبوي لا يمكن اختزاله كما فعل الشيخ الألباني عندما قرَّر أنَّ الترجيح بين الأحاديث يكفي للوصول إلى الحكم الفقهي.

٤- مصير الطريقة التي طرحها الألباني لإنتاج الأحكام اليوم

إنَّ الخلاصة التي أراد الألباني إيصالها هي: «أنَّه يجب على المسلم أن يؤمن بكلِّ حديث ثبت عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عند أهل العلم به، سواء كان في العقائد أو الأحكام، وسواء أكان متواترًا أم آحادًا، وسواء أكان الآحاد عنده يفيد

١ ينظر: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، لمصطفى سعيد الخن، ٣٥١- ٤٠٠.

القطع واليقين أو الظنَّ الغالب على ما سبق بيانه، فالواجب في كلِّ ذلك الإيمان به والتسليم له».[١]

وهو ينطلق من هذه الخلاصة التي تنصبُّ على مكانة السنَّة ليصل منها إلى تضييق المجال الفقهي في الأحكام المستنبطة من السنَّة.

إنَّ مكانة السنَّة مسألة لا خلاف فيها عند علماء أهل السنَّة وفقهائهم وعلماء الأصول منهم؛ لكن ما بناه الألباني على مكانة السنَّة لا تشهد له الأدلَّة التي ساقها؛ بل إنَّه يعارض منهج أهل السنَّة في استنباط الأحكام، فتعريف الألباني للعالِم الذي يجب عليه أن ينظر في الأدلَّة ويرجِّح العمل بالحديث على العمل بأقوال الأئمَّة، تعريفٌ قاصر، ولا يأخذ بعين الاعتبار الشروط التي اشترطها الجمهور فيمن ينظر في الدليل، ويجب عليه الاجتهاد، ولا يجوز له التقليد.[٢]

ثمَّ إنَّ الشيخ الألباني بعد أن نهج هذا النهج الظاهري القاصر في عمليَّة إنتاج الإحكام، دعا الآخرين إلى الحذو حذوه في إنتاج الأحكام بتلك المنهجيَّة القاصرة.

والواقع أنَّنا لا نجد اليوم بين العلماء المعروفين من يتبع هذه المنهجيَّة التي اخترعها الشيخ الألباني ودعا إليها، وإنَّما نجدهم منضبطين بضوابط المذاهب الفقهية الأربعة في استنباط الأحكام من الكتاب والسنَّة، أو يجتهدون اجتهادًا جزئيًّا بعد استفراغ الجهد واستعراض أقوال الأئمَّة وأدلَّتهم ومناقشاتهم وردودهم في المسألة.

ولم يأتِ هذا العدول من العلماء والباحثين عن الطريقة التي جنح إليها الشيخ الألباني من فراغ، وإنَّما هو نتيجة نقاشات وردود بين أهل العلم للحكم على طريقة الشيخ الألباني وبيان عدم منهجيَّتها في إنتاج الأحكام، ويأتي كتاب (إعلام الأنام) في واسطة العقد بين الدراسات التي صحَّحت هذه المنهجيَّة.[٣]

---

١ الحديث حجَّة بنفسه في العقائد والأحكام، ٧٠، ٩٢.

٢ ينظر: أصول الفقه، لوهبة الزحيلي، ٢/ ١٠٤٣- ١٠٥٢، وينظر فيه أيضًا: مراتب المجتهدين، ٢/ ١٠٧٩- ١٠٨٢.

٣ ينظر مثلًا: اللامذهبية قنطرة اللادينية، لمحمَّد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ)، وكتاب اللامذهبية أخطر بدعة تهدِّد الشريعة الإسلامية، لمحمَّد سعيد رمضان البوطي، والمناقشات التي تضمَّنها الكتاب بين العلَّامة البوطي والشيخ الألباني رحمهما الله تعالى.

كما يعدُّ من أسباب تصحيح هذا الخطأ المنهجي انضباط أكثر علماء الحجاز بالمذهب الحنبلي بعامَّة، أو بترجيحات وأقوال متأخِّري الحنابلة، يلاحظ ذلك من يتصفَّح فتاوى أكثر علماء الحجاز خلال نصف القرن الأخير؛ أمَّا في البلاد التي تسود فيها مذاهب الحنفية والشافعية والمالكية، فإنَّ تأثير منهجيَّة الشيخ الألباني القاصرة لم تكن ذات أثرٍ بالغ كما كان عليه الحال في الحجاز أو في البلاد التي كان الشيخ الألباني يروِّج فيها لطريقته في إنتاج الفروع الفقهية.

لعلِّي أطلت في بيان مقولة الشيخ الألباني والردِّ عليها، والمقارنة بينها وبين منهج جمهور العلماء، إلَّا أنَّ ذلك ضروري لنعلم الواقع والظرف الذي دفع الشيخ الدكتور نور الدين عتر لتأليف كتابه (إعلام الأنام)، ولنلاحظ الاختلاف بين المنهجيَّة التي اتَّبعها الشيخ الدكتور نور الدين والطريقة التي اتَّبعها الشيخ الألباني؛ ليكون ذلك تعليمًا وتحصينًا لطلَّاب العلم من الانسياق أو الانزلاق وراء كلمات فضفاضة تتذرَّع بقيمة السنَّة النبوية ومكانتها فتصل إلى نتيجة تخالف الجمهور الذين لا يخالفون في قيمة السنَّة النبوية ومكانتها.

المطلب الثالث

التقسيم والعنونة وأثرهما في الصنعة الفقهية في (إعلام الأنام)

أوَّلًا- هيكليَّة تسلسل الفقرات في (إعلام الأنام)

يبدأ الشيخ في شرحه للأحاديث في كتابه (إعلام الأنام) بذكر اسم الكتاب والباب والعنوان الفرعي للحديث أو الأحاديث، ثمَّ يورد الأحاديث مع ذكر أرقامها المتسلسلة، ويضع لكلِّ رواية رقمًا، ثمَّ يخرِّج الحديث من مصادره تحت عنوان (التخريج)، ثمَّ يدرس سند الحديث تحت عنوان (سند الحديث)، ثمَّ يترجم للصحابي أحيانًا تحت عنوان (الصحابي الراوي)، ثمَّ يفصِّل سبب الورود تحت عنوان (سبب ورود الحديث)، ثمَّ يورد (الغريب والإعراب)، ثمَّ (البلاغة)، ثمَّ (الفقه والفوائد في الحديث أو الاستنباط).

هذه هي الطريقة الأساسية للشيخ في كتابه (إعلام الأنام).

لكنَّنا نجده أحيانًا يورد فقرات أخرى:

فأحيانًا يفرد عنوانًا لـ (مشكل الحديث).

وأحيانًا يعبِّر عن فقه الحديث بقوله: (استنباط الأحكام)، أو (الاستنباط)، أو (فقه الفوائد والأحكام)، وأحيانًا يفرد الفوائد عن الفقه.

وأحيانًا يعنون بـ (اللغة والبلاغة) بدلًا عن البلاغة فقط.

وأحيانًا يفرد عنوانًا لـ (معنى الحديث) قبل الاستنباط منه، أو يطلق على ذلك اسم (الشرح).

وأحيانًا يفرد عنوانًا لـ (المفردات والروايات)، أو (السبب والروايات) (١/ ١٩٨)، أو (المفردات والمعاني) (١/٢٦١) مثلًا.

وأحيانًا يفرد عنوانًا لـ (شاهد الحديث) (١/٢١٠) مثلًا.

وأحيانًا يضيف إلى إسناد الحديث تكملة كقوله: «الإسناد (بحث علَّة الحديث)» (١/ ٢١٩) مثلًا، أو يعبِّر بـ (الإسناد والعلل) (٤/ ٧٣) مثلًا.

وأحياناً يفرد عنوانًا لـ (مختلف الحديث) (١/ ٢٤٨، ٢٥٣) مثلًا.

وأحيانًا يشدُّ الشيخ انتباه القارئ بعنوان ليهتمَّ به اهتمامًا زائدًا، مثل عنونته أحيانًا بقوله: (فائدة جليلة) (١/ ٣٥٩) عند بيان حكمة تعيين أوقات الصلوات الخمس.

وأحيانًا يحذِّر القارئ وينبِّهه إلى مخالفةٍ لمذهب الجمهور، ومن ذلك أنَّه عنون عند شرحه حديث الذهب والحرير بقوله: «شذوذ»، وهذا العنوان يشدُّ القارئ بقوَّة لقراءة ما تحت هذا العنوان. وقد ناقش الشيخ تحته مخالفة صديق حسن خان القنوجي حين حرَّم الذهب على النساء والرجال.[١]

١ إعلام الأنام، ٢/ ٢٧٤ وما بعدها، وينظر أيضًا إلى تنبيهه إلى شذوذ من لم يقل بوجوب الزكاة في النقود الورقية، ٢/ ٣٤٦.

ولا يخفى على القارئ في سياق اطِّلاعه على اختلاف عناوين الفقرات في كتاب (إعلام الأنام) الأمور الآتية:

الأوَّل: أنَّ طبيعة موضوع الحديث تدفع الشيخ رحمه الله إلى اختلاف تعبيره، فقد يكون للحديث شاهد من روايات أخرى وقد لا يكون، وقد تكون علَّة الحديث بسبب إسناده فيجمع بينهما الشيخ، وقد لا تكون العلَّة بسببه، وقد تكون الروايات منصبَّة على مفردة أو على عبارة، وقد يكون في الحديث (مختلف) أو (مشكل)، وقد لا يكون.. وهذا كلُّه يؤدِّي لحاجة علمية إلى اختلاف العنونة بين حديث وآخر، أو إلى زيادة عنوان بين حديث وآخر.

الثاني: أنَّ الشيخ رحمه الله يتوسَّع أو يختصر بما يناسب كلَّ حديث، فبعض الأحاديث ينبغي فيها التوسُّع في الإسناد، أو العلَّة، أو الروايات، أو فقه الحديث، أو مذاهب العلماء في فقه الحديث، أو الجانب المعاصر من الموضوع ضمن فقه الحديث.. وهذا كلُّه نجده في (إعلام الأنام)، بحسب ما يناسب تقديم شرح الحديث بطريقة تجعل الحديث وما يتَّصل به وفقهه بمتناول القارئ.

الثالث: أنَّ هذا الاختلاف لا يؤثِّر على طريقة الشيخ الأصليَّة في شرح الحديث، ولا على تسلسل الفقرات الأساسية في عمله في هذا الشرح. وقد تقدَّمت خلاصة هذه الطريقة قبل قليل.

ولمَّا كان المقصود من هذا البحث تناول الجانب الفقهي وصنعة الشيخ الدكتور نور الدين عتر فيه، فإنَّني سأقتصر على الجوانب الفقهية فيه، أمَّا الجوانب الحديثية أو اللغوية أو البلاغية، مع الإقرار بصلتها بالجانب الفقهي وتأثيرها في إنتاج الأحكام الفقهية، إلَّا أنَّها تُدرَس في بحوث خاصَّة بها.

ثانيًا- العنونة وأثرها في الصنعة الفقهية في كتاب (إعلام الأنام)

تعدُّ العناوين في مقدِّمة الكتب والأبواب والمباحث بالغة الأهمِّيَّة لبيان المضمون، وقد تتضمَّن هذه العناوين فوائد للقارئ توجِّهه إلى الاهتمام بجانب من

جوانب المضمون الذي يندرج تحت العنوان، سواء أكان المضمون تفسير آية، أو شرح حديث، أو غيرهما.

وقد عنون الشيخ للكتب والأبواب، كما عنون بعناوين فرعية للأحاديث التي تنضوي تحت عنوان جزئي واحد، ووضع قبل ذلك عناوين عامَّة تجمع عددًا من الكتب، كجمعه مثلًا كتاب الجنايات وكتاب الحدود تحت عنوان (العقوبات).

وميَّز الشيخ نور الدين العناوين التي أضافها -إن كانت في الكتب أو الأبواب- بوضعها بين معقوفتين [ ]، سواء في ذلك عندما أثبتها في ثنايا الكتاب أو حين وضعها في الفهارس؛ أمَّا العناوين الجزئية الفرعية فلم يدرجها بين معقوفتين، وإنَّما اكتفى بالتذكير في مقدِّمته أنَّه زاد عناوين فرعية.

ومثال ما تقدَّم: أنَّ عنوان أو قسم (المجتمع) أدرج تحته الجهاد، والأطعمة، والأيمان والنذور، والقضاء، والعتق، ثمَّ أدرج تحت كتاب الأطعمة: [باب ما يحرَّم من اللحوم وما يحلُّ]، و[باب الصيد والذبائح]، و[باب الأضاحي]، و[باب العقيقة]، وأدرج تحت كتاب الأيمان والنذور: [باب الأيمان]، و[باب النذور]، وفي [باب الأيمان] عنون للحديثين الأوَّل والثاني رقم ١٣٨٨، ١٣٥٩ بقوله: تحريم الحلف بغير الله، وعنون للحديث رقم: ١٣٦٠ بقوله: اليمين على نيَّة المستحلف، ثمَّ تابع العناوين الجزئية للأحاديث لبيان الموضوع الذي تتناوله.[١]

أ - جمع عناوين الكتب تحت اسم جامع

إنَّ عناوين الكتب الفقهية معلومة، فهي تبتدئ بالطهارة، ثمَّ بالصلاة، ثمَّ ببقيَّة الكتب الفقهية، ويجد القارئ اختلافًا طفيفًا بين تسلسل الكتب في المذاهب الأربعة في كتبهم الفقهية وفي كتب أحاديث الأحكام.

وكان من صنعة الشيخ الفقهية أنَّه جمع أحيانًا عدَّة كتب تحت اسم واحد، واقتصر في أحيان أخرى على اسم الكتاب لشهرته:

١ إعلام الأنام، ٤/ ٣٤٧-٣٥٣.

ففي الجزء الأوَّل من كتابه (إعلام الأنام): عرض الشيخ أحكام كتاب الطهارة والصلاة.

وفي الجزء الثاني: استكمل كتاب الصلاة، وعرض كتاب الجنائز، واللباس، والزكاة، والصوم، والحجِّ، وابتدأ بكتاب البيوع.

ويلاحظ أنَّ ابن حجر أورد باب اللباس في أثناء أبواب الصلاة، قبل الجنائز؛ لصلته بالصلاة من حيث إنَّ ستر العورة شرطٌ لصحَّة الصلاة، فرأى الشيخ نور الدين عتر تأخير كتاب اللباس إلى ما بعد أحاديث الجنائز؛ لأنَّ ستر العورة شرطٌ أيضًا في صحَّة صلاة الجنازة، ويحرم في الكفن ما يحرم لبسه في غير الكفن، ولأنَّ لهذا الباب استقلالًا، حتَّى ترجمه المحدِّثون بعنوان: (كتاب اللباس).[1]

وفي الجزء الثالث: عرض موضوع المعاملات، وموضوع الأسرة، وقصر المعاملات على ما عدا البيوع التي قدَّمها في الجزء الثاني، وأدرج تحت موضوع المعاملات أبواب المعاملات المعروفة، ابتداء بباب الربا وانتهاء بباب قسم الفيء والغنيمة، وأدرج تحت مسمَّى (الأسرة) كتاب النكاح وكتاب الطلاق.

وقد نبَّه الشيخ رحمه الله في الجزء الثالث في آخر أبواب المعاملات ص ٢٥٢ إلى أنَّ باب قسم الصدقات تقدَّم في آخر كتاب الزكاة؛ لأنَّ عادة الشافعية إفراد قسم الصدقات عن كتاب الزكاة.[2]

كما نبَّه الشيخ رحمه الله في الجزء الثالث في آخر أبواب المعاملات أيضًا ص ٢٥٢ إلى أنَّ باب قسم الفيء والغنيمة يأتي عقب كتاب الجهاد. وقد ذكر المصنِّف ابن حجر هذين البابين في آخر أبواب المعاملات تبعًا لترتيب كتب الفقه الشافعي.

ولم يجد الشيخ ترجمة لباب: قسم الفيء في شيء من نسخ (بلوغ المرام) أو شروحه، ولم يُشر أحد ممَّن شرحه أو حقَّقه إلى وجودها أو عدم وجودها، فعقد الشيخ رحمه الله ترجمة له في آخر كتاب الجهاد قبل الجزية، وميَّز الأحاديث هناك

١ ينظر: إعلام الأنام، ٢/ ١٩٤، ٢٥٩.

٢ ينظر: إعلام الأنام، ٢/ ٣٧٩ باب قسم الصدقات.

عمَّا ليس منه، (الأرقام: ١٢٨١ وما بعد)، ثمَّ عقد قبل الجزية أيضًا (باب الأمان).[١]

وفي الجزء الرابع عرض الشيخ موضوعات: العقوبات، والمجتمع، والجامع.

فجمع تحت موضوع العقوبات كتاب الجنايات، وكتاب الحدود.

وجمع تحت اسم (المجتمع) كتب الجهاد، والأطعمة، والإيمان والنذور، والقضاء، والعتق.

ثمَّ ختم بكتاب الجامع الذي تضمَّن أبواب الأدب، والبرِّ والصلة، والزهد والورع، والترهيب من مساوئ الأخلاق، والترغيب في مكارم الأخلاق، والذكر والدعاء.

ب - العناوين الفرعية للأحاديث في (إعلام الأنام)

يذكر الشيخ نور الدين في شرحه على (بلوغ المرام) عناوين فرعية في جوانب الأسطر تدلُّ على موضوع الأحاديث المدرجة تحتها، وذكر ذلك في مقدِّمة الكتاب.[٢]

ولا يخفى على المهتمِّين بعلم الحديث وعلم الفقه أنَّ عنونة الأحاديث تدلُّ على فقه من وضعها، وتشير إلى توجيهه للحديث أو تصرِّح بهذا التوجيه، أو تبيِّن أنَّه استنبط حكمًا أو أحكامًا منه، أو رجَّح في المسألة.

ومعلوم أنَّ أهل الحديث يتَّخذون من البخاري رحمه الله تعالى مثالًا لهم في هذه العنونة أو الترجمة، حتَّى قالوا: فقه البخاري في تراجمه؛ يريدون أنَّ من أراد معرفة الأحكام الفقهية التي استنبطها البخاري من الحديث، أو رجَّحها فلينظر في التراجم التي عنون بها أبواب صحيحه.

والأمثلة على صنعة الشيخ نور الدين في الترجمة كثيرة.

منها مثلًا: العناوين الفرعية التي أوردها في باب نواقض الوضوء، وقد جاءت

١ إعلام الأنام، ٤/ ٢٤٦.

٢ إعلام الأنام، ١/ ٢٦.

كما يأتي: (النوم، الاستحاضة ودوام الناقض، المذي ينقض الوضوء، هل ينقض اللمس؟ نقض الوضوء بالقيء والدم، استحباب الوضوء من لحوم الإبل، استحباب الوضوء بحمل الميت، الشكُّ في الحدث، أحكام الحدث).

ويمكن من خلال النظر فيها معرفة أو توقُّع توجُّه الشيخ في ترجيحاته حين يستعمل لفظ الجزم بالنقض أحيانًا، ولفظ الاستحباب أخرى، ويستعمل السؤال في مرَّة ثالثة ليفتح الباب للمناقشة، ويعمِّم الحكم أحيانًا كما في (الاستحاضة ودوام الناقض).

وما تصرِّح به هذه التراجم أو ما تدلُّ عليه أو ما تشير إليه كثير، يجده القارئ في كلِّ العناوين الفرعية في (إعلام الأنام).

ج - التمييز بين عناوين الأبواب الواردة في المخطوط وبين العناوين المضافة

ميَّز الشيخ عند عنونته لبعض الأبواب بوضع الترجمة بين معقوفتين [ ]، ليدلَّ على الزيادة ومن ذلك مثلًا: [باب تحريم القتل وتغليظ عقوبته]، [باب فرض الجهاد وأحكامه]، [باب قسم الفيء والغنيمة]، وغيرها، ويمكن للقارئ معرفة هذه الأبواب بالنظر في فهارس الكتاب المدرجة أوَّله إذ ميَّز الشيخ هذه الأبواب بالوضع بين معقوفتين عند ذكر هذه الأبواب في الفهرس.

المطلب الرابع

الجوانب غير الفقهية المتَّصلة بالفقه وأثرها في صنعة (إعلام الأنام) الفقهية

أوَّلًا- الجوانب الشكلية المؤثِّرة في الصنعة الفقهية في كتاب (إعلام الأنام)

أ - مقدِّمات الشيخ في بداية الكتب قبل البدء بشرح الأبواب

يبتدئ الشيخ الكتاب بتعريف اسم الكتاب لغة وشرعًا، مثلًا: الطهارة لغة واصطلاحًا، والصلاة: لغة وشرعًا، ويقدِّم بأسطر تعدُّ تمهيدًا بين يدي الأبواب التي وردت فيها الأحاديث.

وقد تكون هذه الأسطر جوهريَّة ومهمَّة في الباب، مثل قوله في مقدِّمة كتاب الجهاد بعد تعريفه لغة وشرعًا، وقوله بأنَّه شرعًا: بذل غاية الوسع في قتال العدو الكافر لنصرة دين الإسلام: «ثمَّ هو في القرآن والسنَّة قد يشمل الجهاد بالنفس والمال واللسان، وإن كان الأصل فيه القتال؛ لكثرة وروده فيهما في القتال بالنفس، أمَّا الفقهاء فخصُّوه في بحوثهم الفقهية بالقتال بالنفس. وذلك لأنَّه الأكثر في الاستعمال في القرآن والحديث».[١]

وقد يورد الشيخ فوائد أخرى في هذه المقدِّمات التي تأتي في بداية الكتب، من ذلك حكمة التشريع، أو تقسيمات المصطلح الذي عنون به الكتاب، أو دليل المشروعية، أو مقارنات موجزة بين أحكام الشريعة وبين غيرها، أو غير ذلك ممَّا يدخل تحت مسمَّى التمهيد الذي يحسن بالباحثين تقديمه في بداية الكتاب.

ومن أمثلة المقارنات الموجزة التي أوردها الشيخ مقارنته بين دعوة الشريعة للزكاة وأثرها في مكافحة أضرار الفقر الفردية والأمنية والاجتماعية والأخلاقية، وبين دعوة الحكَّام والحكماء التي لم تنفع إلَّا قليلًا، في حين أفادت دعوة الأنبياء، وكان الإسلام مصرع الفقر ونهاية الحرمان.[٢]

ب - تعديل ترتيب الأحاديث

اهتمَّ الشيخ نور الدين ببعض الجوانب الشكلية التي تؤثِّر على الموضوع، فعدَّل ترتيب الأحاديث أحيانًا بما يناسب جمع الموضوع الواحد إلى بعضه.

ومثال ذلك: موضوع نواقض الوضوء. وقد رقَّم الشيخ أحاديث هذا الباب من الحديث (٦٦) حتَّى الحديث (٨٥).[٣]

فقد رأى أنَّ قسمة الأحاديث في موضعين لا تؤدِّي للوحدة الموضوعية في عرض الأحكام الفقهية، فجمع الأحاديث ليسهِّل على القارئ الإحاطة بهذه الوحدة

١ إعلام الأنام، ٤/ ٢٠٣.

٢ إعلام الأنام، ٢/ ٢٢٩.

٣ ينظر: إعلام الأنام، ١/ ١٨٨-٢٢٤.

بلا تفريق.

ج - العزو إلى المصادر والاهتمام بالمصادر الأصلية

عني الشيخ نور الدين بالعزو إلى المراجع بدقَّة، ومن ذلك مراجع الفقه، وراعى الاحتياط في العزو إلى المذاهب، معتنيًا بالمفتى به في كلِّ مذهب، غير متعرِّض لغير الأربعة إلَّا عند الحاجة.

اعتمد الشيخ على المراجع الأصلية في شرح الأحاديث، وهذه المراجع أو المصادر هي عمدة العلماء في فهم الحديث النبوي.[1]

وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة عند الكلام عن المصادر التي رجع إليها الشيخ نور الدين في فقرة الفهارس، وعند الكلام عن الدقَّة العلمية في العزو إلى المصادر.

أمَّا فيما يتعلَّق بالإحالة فيجد القارئ أنَّ الشيخ يحيل القارئ إلى بعض الكتب التي فيها توسُّع في المسألة، وهذا مألوف في الكتب والبحوث.

ولكنَّ بعض الإحالات تكتسب أهمِّيَّة خاصَّة حين يكون مراد المؤلِّف تكملة مضمون الكتاب الذي بين يديه.

ومن ذلك أنَّ الشيخ نور الدين عتر أحال القارئ في بداية كتاب الحجّ من (إعلام الأنام) إلى كتابه (الحجُّ والعمرة في الفقه الإسلامي)، ونبَّه على أنَّ فيه استيفاء المسائل التي تمسُّ إليها الحاجة مع أدلَّتها ومذاهب الفقهاء فيها، وكانت هذه الإحالة سببَ اختصار الشرح في باب الحجِّ كما ذكر الشيخ رحمه الله.[2]

ثانيًا - الصنعة الحديثية المؤثِّرة في الصنعة الفقهية في كتاب (إعلام الأنام)

قدَّم الشيخ نور الدين صنعة حديثية متميِّزة، ولست هنا بصدد دراستها، ولكنَّني أذكر سريعًا بعض جوانبها التي تؤثِّر في الصنعة الفقهية.

---

١ إعلام الأنام، ١/ ٢٩.

٢ إعلام الأنام، ٢/ ٤٦٥.

فمن ذلك:

١- **دراسة الحديث من حيث القبول أو الردُّ سندًا ومتنًا، لبيان درجته** من هذه الجهة، واستعمل لذلك قواعد (منهج النقد) عند المحدثين، وتميَّز بهذا الجانب.

وقد يقال: هذا جانب حديثي لا صلة له بالصنعة الفقهية!

والجواب: إنَّ استنباط الحكم الفقهي من الحديث، أو تأويل الحديث، أو تخصيص حديث آخر به، أو تخصيص دلالة آية قرآنية بهذا الحديث أو تقييدها أو نسخ حكم مأخوذ من آية أو حديث، وغير ذلك ممَّا يدخل تحت مسمَّى الدلالات والبيان، لا يستقيم إلَّا بعد العلم بدرجة الحديث، صحَّة أو حسنًا أو ضعفًا، وهذا متَّفق عليه عند فقهاء المذاهب الأربعة، ولا سيَّما عند الحنفية الذين توسَّعوا أكثر من غيرهم في تفصيلات تخصيص العامّ وتقييد المطلق، بحسب درجة الحديث وكونه متواترًا أو مشهورًا أو حديث آحاد، وكذلك الشأن في تأويل الحديث أو تأويل غيره بسببه؛ إذ لا حاجة للتأويل عند عدم الاعتداد بالحديث من حيث درجته.[١]

إنَّ المذاهب الفقهية المختلفة لا تخرج عن هذا المنهج المتمثِّل في ضرورة الحكم على الحديث قبل إعمال قواعد علم أصول الفقه لاستنباط الأحكام منه، ويمكن التمثيل لذلك بمسألة شروط الحنفية للأخذ بحديث الآحاد، ومسألة العلاقة بين عمل أهل المدينة وحديث الآحاد عند المالكية، ومسألة الحديث المرسل عند الشافعية وبقيَّة المذاهب، ومسألة التوسُّع في الاعتداد بالحديث الضعيف عند الحنابلة.[٢]

ولهذا نبَّه الشيخ نور الدين بعد ذكره لمنهجه في دراسة الحديث من حيث القبول أو الردُّ سندًا ومتنًا إلى أنَّ هذا المنهج «يربط أصول الحديث النظريَّة

١ ينظر مثلًا في طريقة الحنفية: فتح الغفار بشرح المنار، لابن نجيم، ١/ ٨٤- ١٠٩، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، ١٧١ وما بعدها.

٢ ينظر: أصول الفقه الإسلامي، لوهبة الزحيلي، ١/ ٤٦٤، ٤٧٣، ٥٠٥. وينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، للبخاري، ٢/ ٣٧٠ وما بعدها، شرح تنقيح الأصول، للقرافي، ٣٣٤، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ٢/ ١٢٣، روضة الناظر، لابن قدامة، ١/٣١٠.

بالتطبيق العملي».[1]

٢- **دقَّته في نقل نصوص الأحاديث متنًا وشرحًا**، بأخذها من مصادرها الأصليَّة مباشرة،[2] وتظهر أهمِّيَّة هذه الدقَّة في النقل من خلال الاستدلال الفقهي بنصِّ الحديث؛ إذ يتأثَّر الاستدلال وتوجيهه الحديث بتغيير عبارة أو كلمة، أو بتصحيف كلمة من كلمات الحديث، فينبغي قبل استنباط الحكم وبيان وجه دلالة الحديث على الحكم أن يكون نصُّ الحديث دقيقًا؛ لأنَّ نقل الحديث بالمعنى يؤثِّر في استنباط الحكم منه.

٣- **تمييز الروايات عن بعضها بتفصيل دقيق، وتحاشي إدراجها**؛ فإنَّ الإدراج يجعل الراوي مخطئًا، ويؤدِّي إدراج الروايات إلى التلبيس على القارئ، ومثَّل الشيخ لذلك بقول بعضهم في وصف وقوف النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في الصلاة: «وكان يضع اليمنى على ظهر اليسرى والرسغ والساعد» و«أمر بذلك أصحابه»، وعزا الجملة الثانية إلى مالك والبخاري، وظاهر هذا التخريج أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أمر أصحابه بكلِّ ما سبق، على الرغم من أنَّ المصادر كلَّها لا تذكر إلَّا وضع اليمنى على اليسرى.

ثمَّ نبَّه الشيخ أنَّ هذا التلبيس في هذا النقل يظهر من خلال وضع المستدِلِّ ما نقله بين قوسين «..»، ومن خلال عدم ذكره الباب أو الجزء والصفحة.

ولهذا كان من صنعة الشيخ نور الدين الفقهية والحديثية في كتابه (إعلام الأنام) أن اعتنى بدقَّة العزو اتِّباعًا لمنهج العلم وصيانة عن التلبيس والوهم.[3]

---

١ إعلام الأنام، ١/ ٢٦.

٢ إعلام الأنام، ١/ ٢٨.

٣ إعلام الأنام، ١/ ٣٠-٣١، جاء في كتاب صفة صلاة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، للألباني، ٨٨: وضعهما على الصدر (أبو داود والنسائي وابن خزيمة بسند صحيح) و(كان يضع اليمنى على ظهر كفِّه اليسرى والرسغ والساعد) (مالك والبخاري) (وأمر بذلك أصحابه). (النسائي والدارقطني بسند صحيح) و (كان –أحيانًا– يقبض باليمنى على اليسرى). (أبو داود وابن خزيمة في صحيحه) و (كان يضعهما على الصدر) (لبخاري ومسلم)» اهـ نصُّ الألباني. ينظر: صحيح ابن خزيمة، ١/ ٢٧٢، رقم الحديث: ٤٨٠، سنن أبي داود، ١/ ١٩٣، رقم الحديث: ٧٢٧، سنن النسائي الكبرى، ط أخرى ١/ ٣١٠، رقم الحديث: ٩٦٣، وليس في هذه المواضع: (وأمر بذلك أصحابه). ولم أجد هذه العبارة ضمن هذا الحديث في صحيح البخاري أو موطَّأ مالك أيضًا.

ثالثًا - المصادر التي رجع إليها الشيخ نور الدين في (إعلام الأنام)

ذكر الشيخ الدكتور المصادر التي رجع إليها خلال شرحه في آخر هذا الشرح (نهاية الجزء الرابع)، ورتَّب هذه المصادر بحسب حروف الهجاء، ولعلَّ سبب هذا الترتيب سهولة مراجعة أسمائها.

ويمكن من خلال النظر فيها تصنيفها من حيث ارتباطها بالجانب الفقهي إلى التخصُّصات الآتية:

• شروح أحاديث الأحكام، ومنها: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد، وتوضيح الأحكام للشيخ عبد الله البسَّام، وسبل السلام للصنعاني (لم يرد اسمه في فهرس المصادر)، ونيل الأوطار للشوكاني.

• شروح آيات الأحكام، ومنها: أحكام القرآن لابن العربي، وللجصَّاص.

• كتب الفقه الحنفي: ومنها: الاختيار للموصلي، وبدائع الصنائع للكاساني، وتبيين الحقائق للزيلعي، ودرر الحكَّام لمنلا خسرو، ورد المحتار لابن عابدين، وفتح القدير للكمال بن الهمام، والمبسوط للسرخسي.

• كتب الفقه المالكي، ومنها: بداية المجتهد لابن رشد الحفيد، وحاشية الدسوقي على شرح مختصر خليل، وحاشية العدوي على شرح الرسالة لأبي الحسن، والمدوَّنة الكبرى رواية سحنون، ومنح الجليل للشيخ عليش، ومواهب الجليل للحطَّاب.

• كتب الفقه الشافعي، ومنها: الأمُّ للشافعي، وحاشية القليوبي وعميرة، والمجموع شرح المهذَّب للنووي، ومغني المحتاج للشربيني، والمنهاج للنووي.

• كتب الفقه الحنبلي، ومنها: الروض المربع للبهوتي، والفروع لابن مفلح، وكشاف القناع للبهوتي، والمغني لابن قدامة.

• كتب الفقه الظاهري: المحلَّى لابن حزم.

• شروح كتب الحديث، ومنها: بذل المجهود للسهارنفوري، وتنوير الحوالك

شرح موطَّأ مالك للسيوطي، وتحفة الأحوذي للمباركفوري، وشرح صحيح مسلم للنووي، وعارضة الأحوذي لابن العربي، وفتح الباري لابن حجر، ومعالم السنن للخطَّابي.

• كتب الحديث التي تهتمُّ بالآثار: ومنها: الاستذكار لابن عبد البرِّ، لابن أبي شيبة، ولعبد الرزَّاق.

• كتب الأشباه والنظائر والفروق: ومنها كتاب ابن نجيم الحنفي، والفروق للقرافي.

• كتب تخريج الأحاديث، ومنها: تلخيص الحبير، والدراية لابن حجر، ونصب الراية للزيلعي.

ويمكن من خلال النظر فيما ورد أعلاه من مصادر الانتهاء إلى ما يأتي:

– أحاط الشيخ نور الدين بالتخصُّصات المتعلِّقة بدراسة الفقه، إذ لا يكاد الباحث يجد تخصُّصًا لم يرجع فيه الشيخ لشيء من المصادر.

– لم يقتصر الشيخ على كتاب واحد في التخصُّص، وإنَّما رجع إلى أكثر من مصدر.

– اهتمَّ الشيخ بأشهر المصادر، وهي التي يكثر رجوع العلماء إليها.

– تنوَّعت المصادر التي رجع إليها في المذاهب الفقهية، وامتدَّت من بداية ظهور المذهب حتَّى العصور المتأخِّرة.

– استوعب الشيخ المعتمد من الكتب الفقهية على المذاهب الأربعة.

– يظهر أنَّ نقل الشيخ لمذهب الزيدية وغيره ممَّا ينضوي تحت مسمَّى مذاهب آل البيت، كان من شروح الحديث التي نقلت أقوالهم، كـ (سبل السلام)، و(نيل الأوطار).

رابعًا- الفهارس

للفهارس فائدة جليلة في البحوث العلمية والكتب وتحقيق المخطوطات، فهي تسهِّل على القارئ العودة إلى مواضع معينة في الكتاب، ولو لم يقرأ الكتاب كلَّه، ولها دلالات من حيث استعمال الآيات والأحاديث وأعدادها أو تكرار بعضها، أو عدد مرَّات ورود اسم الأعلام، أو الاهتمام ببعض المصطلحات وأصالتها أو حداثتها.. إلى غير ذلك من الفوائد.

وفي النسخة التي بين يديَّ من كتاب (إعلام الأنام)، وهي هدية من المؤلِّف رحمه الله تعالى، وجدت أنَّ الشيخ فهرس الجزء الأوَّل فقط، وهو المخصَّص لموضوع الطهارة والصلاة، أمَّا باقي الأجزاء الثاني والثالث والرابع، فليس فيها فهارس تفصيلية، وإنَّما اقتصرت على فهرس الموضوعات كما هو عليه الحال في الجزء الثاني والثالث، أو على فهرس الموضوعات وفهرس المصادر كما هو الحال في الجزء الرابع.

أمَّا الجزء الأوَّل فيجد القارئ فيه الفهارس الآتية:

فهرس الآيات: وقد أدرج الشيخ رحمه الله نصَّ الآية في الفهرس، ورتَّب الآيات بحسب ترتيب سور المصحف، وذكر رقم السورة ورقم الآية، ورقم الصفحة التي وردت فيها الآية.

فهرس الأحاديث: وقد فهرس الشيخ الأحاديث بحسب حروف الهجاء، وأتبعها بذكر رقم الصفحة التي ورد فيها الحديث.

فهرس الأعلام المترجم لهم: وهي مرتبة بحسب ترتيب الأحرف الهجائية، مع ذكر رقم الصفحة، وضبط اسم العلم أحيانًا خشية غلط القارئ أو لزيادة الفائدة، مثل: (قاسم بن قُطْلُو بغا).

فهرس الفوائد الحديثية: وهذا الفهرس جليل الفائدة في علم الحديث، وفي علم الفقه؛ لأنَّ فيه خلاصة لا تجدها في كتاب آخر، ومثال هذه الفوائد: الفائدة

الأولى: حديث «ابدؤوا بما بدأ الله به» ذكر الشيخ بعدها: (ضعف هذه الرواية لمخالفتها أحاديث الثقات مع اتِّحاد المخرج).

فهرس الموضوعات: وهو فهرس للمصطلحات رتَّبها الشيخ بحسب حروف الهجاء، فابتدأ بكلمة (الآدمي) وانتهى بكلمة (الوضوء)، وفصَّل تحت كلِّ مصطلح أو عنوان تفصيلاته الفرعية، وقد تطول هذه التفصيلات أو تقصر بحسب سعة هذا المصطلح ومقدار تناوله أو ورده ضمن شروح الأحاديث، فمثلًا (الوضوء) تحته ٤١ عنوانًا فرعيًّا، وأحيانًا تجد تحت هذه العناوين الفرعية عناوين أكثر تفصيلًا، مثل: (نواقضه المختلف فيها) تجد تحتها: (أكل لحوم الإبل، خروج الدم، القيء،.. إلخ).

وهذا الفهرس الأخير بالغ الأهمِّيَّة لمراجعة مسألة فقهية في كتاب مخصَّص لشرح الحديث، فقد لا يستطيع طالب العلم أن يعلم الحديث الذي تناول المسألة الفقهية، فسهَّل هذا الفهرس مراجعة المسائل في الكتاب.[1]

المطلب الخامس

صنعة (إعلام الأنام) الفقهية في عرض الأحكام الفقهية وأدلَّتها

أوَّلًا- نقل الشيخ للأحكام الفقهية ومواقف العلماء من الحديث

التزم الشيخ نور الدين عتر في مقدِّمة كتابه ببيان الأحكام الفقهية والفوائد التي يدلُّ عليها الحديث، وبنقل مواقف العلماء من الحديث، وبالتزام الدقَّة في هذا النقل.

أمَّا بيان الأحكام والفوائد التي يدلُّ عليها الحديث، مع بيان كيفيَّة دلالة الحديث على الحكم أو الفائدة؛ فلأنَّه المقصد الأهمُّ من دراسة القرآن والحديث، وبواسطته يتعلَّم القارئ طريقة الفقه، وتنمو به ملكة التفقُّه عنده.

١ لعلَّ في الطبعات الأخرى للكتاب استكمال فهرسة بقيَّة الأجزاء.

وأمَّا مواقف أئمَّة العلم المعتمدين من الحديث وما يفيده من حكم أو فائدة، وكيفيَّة فهمهم له، والدليل الذي جعلهم يفهمون فهمًا آخر؛ فلأنَّه ضروري في استيعاب أقوال العلماء في الحديث، وعدم الركون إلى قول وترجيحه قبل استكمال البحث عن الأقوال والأدلَّة والمناقشات في المسألة.

وأمَّا الدقَّة في نقل المذاهب الفقهية، فلصيانة ذهن القارئ عن التشويش، وحفظ معلوماته من الغلط.[١]

وقد طبَّق الشيخ نور الدين ما التزم به في كتابه؛ بل إنَّ ما تعهَّد به هنا شكَّل الجزء الأكبر من كتابه (إعلام الأنام)؛ لأنَّ نظرة سريعة إلى أيِّ صفحة من صفحات الكتاب تبيِّن لك حجم المصادر التي رجع إليها لنقل أقوال العلماء، وتظهر بجلاء الدقَّة العلمية في العزو والتوثيق.

وهذا الذي تعهَّد به الشيخ تقديم للبديل عمَّا انتقده من طريقة الصنعاني الذي لم يرجع إلى مواقف العلماء من الحديث، ولم ينقل مذاهب العلماء في المسألة كما يجب.

ثانيًا- طريقة عرض أقوال الفقهاء وأدلَّتهم

بعد أن يعرض الشيخ نور الدين سند الحديث وتخريجه ومفرداته وبلاغته ينتقل لما عبَّر عنه في مقدِّمة كتابه بأنَّه المقصود الأهمُّ من الحديث، وهو استنباط المعاني والأحكام والفوائد.

ويرتِّب الشيخ الفوائد والأحكام المستنبطة من الحديث، بلا عنونة لها، ثمَّ يبيِّن باختصار أقوال الفقهاء فيها إن كان فيها خلاف فقهي، ويذكر دليل كلِّ مذهب بعد إيراد الأقوال الفقهية.

ويتميَّز عمل الشيخ الفقهي بأنَّه يعرض أقوال العلماء ومذاهبهم، مع العزو إلى المصادر المناسبة من المذاهب الفقهية.

١ ينظر: إعلام الأنام، ١/ ٢٧-٢٨.

ولا يقتصر على عرض المذهب الحنفي -ومعلومٌ أنَّ الشيخ حنفي المذهب- ليكون الشرح وافيًا، وليتسنَّى له المقارنة بين الأقوال والترجيح بينها.

وهو خلال عرضه لأقوال الفقهاء يذكر أدلَّتهم، ويذكر وجه استدلالهم بالدليل، وتوجيههم لحديث الباب، ويهتمُّ بتوجيه حديث الباب؛ لأنّ حديث الكتاب هو الذي يشرحه أوَّلًا، ولأنَّ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى بذل وسعه في اختيار أهمِّ أحاديث الأحكام، فكان من الطبيعي اهتمام كلِّ من يتناول أحاديث الأحكام؛ بله من يشرح بلوغ المرام أن يبتدئ بالأحاديث التي أوردها ابن حجر، أو يولِّيها عناية زائدة.

ثالثًا- الربط بين أقوال الفقهاء ومذاهبهم وبين حديث الباب

يربط الدكتور نور الدين بين المذاهب الفقهية وبين الحديث، ويبيّن أنَّ المذاهب أخذت بالحديث بطرق متعدِّدة، كما يبيّن أنَّ ترك المذاهب أو أحدها العملَ بالحديث ليس لعدم علم فقهاء المذهب به، وإنَّما لأنَّهم قدَّموا دليلًا آخرَ عليه؛ من دلالة آية، أو حديث آخر، أو تخصيص عموم الحديث أو تقييد مطلقه أو نسخه أو تأويل ظاهره، هذا هو الديدن الرئيسي في الكتاب.

وبهذا يبيّن الشيخ الدكتور أنَّ مكانة السنَّة النبوية متَّفق عليها، وقد تتَّفق المذاهب على صحَّة حديث الباب أيضًا، ولكنَّهم لا يأخذون به أو لا يأخذ بعضهم به لتقديم دليل آخر عليه، وقد يكون هذا الدليل آية أو سنَّة صحيحة.

ولا أدلَّ على ذلك عند أهل العلم من الأحاديث الواردة في حلِّ نكاح المتعة، والأحاديث الواردة في حرمتها، والآثار عن بعض الصحابة (ابن عبَّاس رضي الله عنه) في صحيح البخاري، في القول بجواز هذا النكاح، فإنَّ صحَّة حديث الإباحة هنا، وصحَّة الآثار لا تدلُّ على الحلِّ؛ لأنَّ الأدلَّة المحرِّمة مقدَّمة عليه.[1]

وإذا كان هذا المثال واضحًا، فإنَّ بعض الأمثلة تحتاج لنظر عميق، وأخذٍ بالأدلَّة كلِّها؛ ليخلص الفقيه إلى بيان الحكم الفقهي في المسألة.

---

١ ينظر: إعلام الأنام، ٣/ ٣٢١ – ٣٢٨.

رابعًا- صنعة الشيخ في عرض وجه دلالة الدليل على الحكم الشرعي

من أهمِّ ما نجده عند الشيخ الدكتور نور الدين عتر توجيهه للأدلَّة، وبخاصَّة حديث الباب؛ لأنَّ وجه الدلالة هو صلة الوصل بين الدليل والحكم.

ويتبيَّن وجه الدلالة على الحكم حين يُعمل الفقيه قواعد علم أصول الفقه لاستنباط الحكم من الدليل التفصيلي، فيُعمل مثلًا قاعدة: (الأصل في الأمر أنَّه للوجوب إلا إذا صرفه عن الوجوب صارف) في أدلَّة الكتاب والسنَّة التي ورد فيها أمر، وكذلك الشأن في بقيَّة القواعد الأصولية.

وغني عن البيان هنا أنَّ إعمال الفقيه قواعد أصول الفقه ينبغي أن ينضبط بالقواعد كما هي واردة في المذهب، إذ لا يُستدلُّ بقاعدة قال بها الشافعية مثلًا ولم يقل بها الحنفية لتوجيه نصٍّ من القرآن والسنَّة للدلالة على حكم في مذهب الحنفية.

فالعامُّ مثلًا قطعي الدلالة عند الحنفية ظنِّي الدلالة عند الشافعية، وكان لهذا الاختلاف أثر معروف في تخصيص العامِّ والقول بوقوع التعارض بين الأدلَّة، فلم يخصِّص الحنفية العامَّ بدليل ظنِّي من حديث آحاد أو قياس وقالوا بتخصيصه بالمتواتر والمشهور، وخصَّصه الشافعية بالقياس وحديث الآحاد، فيجب التنبُّه عند شرح الحديث بخاصَّة، وعرض أقوال العلماء والترجيح بينها بعامَّة إلى مراعاة القواعد الأصولية في المذاهب الفقهية.

ومن هنا كان على المشمِّر لشرح أحاديث الأحكام أن يكون مطَّلعًا على منهجين اثنين:

١- **منهج الاستقراء**: وذلك بالاطِّلاع على مصادر المذاهب المختلفة لنقل استدلالاتهم على الحكم الشرعي أو الأحكام الشرعية التي يتناولها الحديث، ولنقل وجه الدلالة كما استدلُّوا هم به.

٢- **منهج الاستنباط**: وتأتي أهمِّيَّته من أنَّ شارح الحديث قد يوجِّه الحديث للدلالة على حكم واقعة مستجدَّة يرى أنَّ الحديث دالٌّ على حكمها، والواقع أنَّ

أكثر العلماء يخرِّجون حكم هذه الوقائع المستجدَّة بناء على قواعد مذهب واحد من المذاهب الأربعة؛ لأنَّ العلماء تربَّوا على اتِّباع مذهب فقهي واحد، شأن علماء الأمَّة على مرِّ الزمان، فمن الطبيعي والعلمي والمنهجي أن يكونوا قادرين على استنباط الأحكام بواسطة هذه القواعد، ومن الطبيعي والعلمي والمنهجي أن يرجِّحوا غالبًا قواعد مذهبهم، وأن ينتجوا أو يرجِّحوا الأحكام بناءً على تلك القواعد.

إذا كنا على ذكر ممَّا تقدم فيمكن القول: إنَّ الشيخ الدكتور نور الدين عتر كان فقيهًا متميِّزًا في شرحه لكتاب (بلوغ المرام).

فالشيخ الدكتور رحمه الله كان في استقرائه لكتب المذاهب لنقل الأقوال فيها موفَّقًا، والتزم بأصول العزو والتوثيق، وراجع عددًا كبيرًا من كتب الفقه وشروح أحاديث الأحكام المتقدِّمة؛ ليقدِّم لنا خلاصة أقوال المذاهب في المسألة، وأدلَّتهم على الأقوال، ووجه دلالة الدليل على القول بحسب المذهب، ومناقشة أتباع القول الآخر لدليل القول الأوَّل، والترجيح في المسألة، ووجه علاقة حديث الباب بالترجيح الذي انتهى إليه الشيخ الدكتور.

كما كان الشيخ على صعيد المنهج الاستنباطي فقيهًا متميِّزًا في المذهب الحنفي؛ إذ تراه يعمِّم نطاق الحديث لتناول وقائع مستجدَّة، ويبيِّن وجه دلالة حديث الباب أو الدليل على هذه الواقعة.

والأمثلة على ما تقدَّم من منهج الاستقراء كثيرة كثيرة، يجدها القارئ في كلِّ فقرة من الفقرات المعنونة بـ (فقه الحديث) أو (الاستنباط) أو (فوائد الحديث).

ويمكن للقارئ ملاحظتها من خلال المصادر المذكورة في الحاشية عند إيراد الشيخ للأحكام الفقهية في هذه الفقرة.

ولينظر مثلًا أوَّل كتاب (إعلام الأنام) إلى استقراء الشيخ الدكتور للأحكام التي يدلُّ عليها الحديث الذي أخرجه مالك والأربعة وصحَّحه الترمذي وابن حبَّان وابن خزيمة والحاكم: «هو الطهور ماؤه الحلُّ ميتته»، ثمَّ لينظر القارئ إلى أقوال الفقهاء التي نقلها الشيخ في المسائل الواردة في فقرة: (الفقه والفوائد في الحديث)، وهي:

(مسألة طهارة ماء البحر، وطهارة الماء العظيم، وحكم أكل الحيوانات البحرية إن ماتت، وأنواع الحيوانات البحرية والخلاف في حكمها، وحكم ما مات منها حتف أنفه أو طفا..، وحكم ما صاده من لا يدين بأحد الشرائع السماوية الثلاث)، فقد بيَّن الشيخ أحكامها، وصلة حديث الباب بها، وأورد أدلَّة مختصرة عليها، وعلاقة هذه الأدلَّة بظاهر حديث الباب.

وإذا راجع القارئ العنوان الثاني في كتاب (إعلام الأنام) (الماء إذا أصابته نجاسة)، والأحاديث الأربعة التي تناولها هذه العنوان، سيجد الصنعة الفقهية التي تقدَّم بيان طريقة الشيخ الدكتور فيها على صعيد المنهج الاستقرائي، وسيجد أيضًا ترجيح الشيخ بحسب ما يرى أنَّ الدليل يشهد له، لا على صعيد الاستقراء فقط، وإنَّما على صعيد بيان رأي الشيخ في المسألة.

ومثال ذلك تعبير الشيخ بالشذوذ عن رأي الظاهرية في مسألة (صبُّ البول في الماء الراكد)، وأنَّ الحكم يختلف إن بال في الماء أو صبَّ البول في الماء، ثمَّ وصفه مذهب الظاهرية بأنَّه مذهب غريب يُعلم بطلانه قطعًا، وإيراده الدليل على هذه البطلان، ثمَّ العزو إلى المصادر الأصيلة بما يؤيِّد ما ذهب إليه.

ويتناول الشيخ مسألة مستجدَّة، وهي حكم تطهير الماء المتغيِّر إذا عولج بوسائل فِنِيَّة تزيل آثار النجاسة فيه، فاستدلَّ الشيخ بإجماع العلماء على (تأثير تغير صفة الماء في نجاسته) على أنَّ هذا الماء يطهر بالوسائل الفِنِيَّة إن أزالت آثار النجاسة.

وهذه الصنعة الفقهية الاستقرائية أو الاستنباطية يجدها القارئ في الأحكام الواردة بعد الأحاديث في كلِّ شروح الأحاديث في كتاب (إعلام الأنام).

خامسًا- تتبُّع الشيخ الدكتور للصنعاني في عدد من المسائل

يسلِّط الشيخ الدكتور رحمه الله تعالى الضوء على ترجيحات الصنعاني في (سبل السلام)، واعتراضاتِه الواردة على مذاهب الفقهاء في هذا الكتاب؛ لأنَّ (إعلام الأنام) يشرح المتن الحديثي نفسه، وليصحِّح الشيخ ما انتشر بين طلَّاب العلم من

ترجيحات الصنعاني غير الصائبة بسبب شيوع تدريس كتابه في معاهد وكلِّيات.

ولهذا يمكننا تتبُّع اعتراضات الشيخ على الصنعاني ومناقشاته له من خلال ملاحظة ورود اسم كتاب (سبل السلام) في حاشية (إعلام الأنام، وأحسب أنَّ المقارنة بين الكتابين بحسب ما ورد في هذه الحواشي يستحقُّ بحثًا أو بحوثًا، ولعلَّ بعض طلَّاب الدراسات العليا يختاره عنوان رسالة علمية، ولهذا أكتفي في هذا السياق بإيراد مثال على ذلك من أوائل ما اعترض به الشيخ الدكتور على الصنعاني.

ففي مسألة ورود الماء على النجاسة وورود النجاسة على الماء، اعترض الصنعاني على تمييز الشافعية بينهما، (سبل السلام، ١/١٨، ١٧)، فرجَّح الشيخ الدكتور مذهب الجمهور؛ لأنَّه أقوى دليلًا، وأحوط في الدين، ولأنَّ الاعتراض لا يرد من أصله.

ومن الأمثلة على اعتراضات الشيخ على الصنعاني مسألة طهارة لعاب الإبل؛ إذ نجد الشيخ الدكتور يعترض على طريق الصنعاني في الاستدلال.[١]

ومن الأمثلة على تتبُّعه للصنعاني تعليقه على كلامه في شرح الحديث المتَّفق عليه: «سبعة يظلُّهم الله..» حين خالف الصنعاني ابن حجر في إيراده الحديث في الصدقة النافلة.[٢]

ومن الأمثلة عليه أيضًا: الردُّ على الصنعاني عندما أنحى باللائمة على الفقهاء المتابعين للمذاهب، زاعمًا أنَّهم يملكون أهليَّة الاجتهاد، وذلك في شرح الحديث المتَّفق عليه: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثمَّ أصاب فله أجران..».[٣]

ولا يعني هذا أنَّ الشيخ لا يورد كلام الصنعاني إلَّا إذا أراد الاعتراض عليه؛ لأنَّ الشيخ الدكتور رحمه الله يستدلُّ أحيانًا بكلام الصنعاني أو بنقله كما في مسألة غمس الذباب فيما وقع فيه.[٤]

---

١ ينظر: إعلام الأنام، ١/ ١٠٧.

٢ ينظر: إعلام الأنام، ٢/ ٣٦٤.

٣ ينظر: إعلام الأنام، ٤/ ٣٩٢.

٤ ينظر: إعلام الأنام، ١/ ٧٢،٧٣، ٧٨.

سادسًا- بيان الجانب المعاصر في المسألة

يجد القارئ في نهاية كثير من فقرات الاستنباط الفقهي في (إعلام الأنام) إيراد الشيخ الدكتور رحمه الله مسائلَ معاصرة ينبني حكمها على حديث الباب أو على المسألة التي أوردها الشيخ في ثنايا شرحه لحديث الباب.

ومن ذلك مثلًا: حكم تطهير الماء المتنجِّس بواسطة الطرق الفنِّيَّة الحديثة. وقد تقدَّم.

ومن ذلك مسألة: استحباب غمس الذباب فيما وقع فيه ثمَّ نزعه؛ ليُبطل الشفاء ما فيه من الداء، لحديث أحمد والبخاري وأبي داود وابن ماجه: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغسله كلَّه ثمَّ ليطرحه، فإنَّ في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء»، وقد تناول الشيخ الدكتور استشكال الحديث عند بعض من درس الطبَّ ولم يتعمَّق فيه، وأشار إلى الأبحاث الطبِّيَّة، وأحال إلى بعضها لمراجعتها.[١]

ومن المسائل المعاصرة: طهارة الكحول والمواد المركَّبة منها، كالكولونيا، وغيرها.[٢]

المطلب السادس

الصنعة الفقهية في الترجيح ومقدِّماته

الترجيح نتيجة يصل إليها الباحث بعد اطِّلاع وتحليل، ولا يصحُّ أن يرجِّح الباحث فورًا بعد عرض الأقوال؛ بل لا بدَّ من تمهيد بين يدي الترجيح، عبر عرض المناقشات والأجوبة عليها إن وجدت، وبيان سبب الخلاف إن كان له أثر في الترجيح، ثمَّ يصل الباحث إلى الترجيح فيدلي فيه بدلوه مع أسباب هذا الترجيح التي دفعته للانتهاء إليه.

---

١ أحال الشيخ في هذه المسألة إلى بحث الشيخ محمَّد السماحي في كتابه: المنهج الحديث في علوم الحديث، وكتابه: أبو هريرة في الميزان، وأحال الشيخ الدكتور أيضًا إلى البحث الموسَّع الذي كتبه هو في كتابه: السنَّة المطهَّرة والتحدِّيات، وينظر: إعلام الأنام، ١/ ٧٦- ٧٨.

٢ إعلام الأنام، ١/ ٩٣.

والترجيح في المسائل العلمية القطعية أو القريبة من القطعية واجب على الباحث لبيان الحقِّ في المسألة، أمَّا في المسائل الظنِّيَّة فالترجيح دلالة على فقه الباحث أو المؤلِّف، وأكثر ما نجده من الاختلافات في الفقه هو من قبيل الاختلاف في الظنِّيَّات، مع الاعتراف بأنَّ الاختلاف في هذه المسائل الفقهية الظنِّيَّة يتراوح ما بين ما يسهل الترجيح فيه لوضوح أدلَّة أحد القولين وضعف أدلَّة الآخر، وما يصعب الترجيح فيه لقوَّة الخلاف بين القولين.

وإذا انتقلنا إلى الترجيحات الواردة في (إعلام الأنام) نجد الشيخ الدكتور رحمه الله يصل إلى الترجيح بعد إيراد الأقوال والأدلَّة والاستشكال أو المناقشة والجواب عليها وسبب الخلاف إن وُجد، ثمَّ ينتهي أحيانًا إلى الترجيح، وينتهي أحيانًا إلى عدم الترجيح في المسألة والاكتفاء بعرضها، كما نجد الشيخ أحيانًا يصرِّح للقارئ بأنَّ الأمر محتمل، كقوله في مسألة ترتيب فرائض الوضوء: «والمسألة كما ترى والأدلَّة محتملة».[1]

أوَّلًا- إيراد الاستشكال والجواب عليه

كثيرًا ما يورد الشيخ الدكتور بعد عرض الأقوال والأدلَّة في المسألة استشكالًا ويجيب عليه، وغالبًا ما تكون عبارة الاستشكال هي الآتية: «وقد يُستشكل ذلك بأنَّ» ثمَّ يعقِّب الشيخ بقوله: «والجواب عن ذلك أنَّ»

وهذه الطريقة تلخِّص المناقشات والردود في المسألة، وعادة الفقهاء والمتخصِّصين في البحوث الفقهية أن يوردوها بعد الأقوال والأدلَّة، وحين يكون البحث موسَّعًا يفردون عنوانًا خاصًّا لها، أو يفردون عنوانين أحدهما للمناقشات والآخر للردود عليها، وبما أنَّ هذا الشرح لا يحتمل إيراد عناوين مستقلَّة للأقوال والأدلَّة والمناقشات والردود والترجيح وسبب الخلاف، نجد الشيخ الدكتور رحمه الله يجمع ذلك كلَّه بعبارة مناسبة تحت عنوان: الاستنباط أو فقه الحديث.

---

١ ينظر: إعلام الأنام، ١/ ١٥٩.

ثانيًا- سبب الخلاف

تناول الشيخ الدكتور سبب الخلاف في مواضعَ عديدة قدَّر أنَّ سبب الخلاف فيها يفيد في الترجيح أو في التوفيق، وهو يورد سبب الخلاف أو منشأ الخلاف قبيل الترجيح في المسألة.

ومثال ذلك قوله في بيان سبب الخلاف في مسألة مقدار المال الذي يتنجَّس بوقوع النجاسة فيه ولو لم يظهر فيه أثر النجاسة: «وسبب الخلاف هو اختلاف الاجتهاد في صحَّة حديث القلتين».

ومن أمثلة ذلك إيراد الشيخ منشأ الخلاف أيضًا، كما في مسألة مقدار ما يجب مسحه من الرأس في الوضوء.[١]

ومن أمثلته بيان منشأ الخلاف في اشتراط الترتيب في فرائض الوضوء.[٢]

ثالثًا- أثر مذهب الشيخ الدكتور الحنفي في ترجيحاته

كثيرًا ما نرى الشيخ الدكتور نور الدين ينقل نقد الجمهور لأدلَّة الحنفية، ويجيب على النقد.

ولكنَّك تجد الشيخ الدكتور أحيانًا ينقل نقد الجمهور لأدلَّة الحنفية ولا يردُّ عليه، ولعلَّ في ذلك إشارة إلى ارتضائه هذا النقد.

ومثاله: نقله نقد الجمهور لأدلَّة الحنفية في غسل الإناء ثلاثًا إن ولغ فيه الكلب؛ إذ لم يأخذ الحنفية بحديث مسلم: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرَّات أولاهنَّ بالتراب».

ومن أمثلته أيضًا: مسألة وجوب عصر الثوب في ظاهر الرواية عند الحنفية

١ ينظر: إعلام الأنام، ١/ ١٣١.

٢ ينظر: إعلام الأنام، ١/ ١٥٩

خلافًا للجمهور.[1]

ونجد الشيخ أحيانًا أخرى يرجِّح قول الجمهور على قول الحنفية؛ لأنَّ دليل الجمهور أولى، كما في مسألة تتريب الإناء إذا ولغ فيه الكلب؛ إذ لم يوجب الحنفية والمالكية ذلك، فرجَّح الشيخ أدلَّة الجمهور، وقال: «لكنَّه لا يخفى بعد أن ثبتت رواية الأمر بالتتريب فإنَّها حجَّة يُعمل بها، ولا مساغ للعدول عنها إلَّا بدليل صحيح، وليس ثمَّة دليل صحيح يمنع من العمل بها، وهي زيادة من ثقة فيجب العمل بها، وذلك هو الأحوط أيضًا». ثمَّ أورد الأدلَّة الطبِّيَّة على أهمِّيَّة التتريب وإراقة الماء أو الطعام إن ولغ فيه الكلب.[2]

ويظهر من خلال هذا الترجيح وغيره من الترجيحات التي خالف فيه الشيخ مذهب الحنفية أنَّ منهج الشيخ ترجيح ما يدلُّ عليه الدليل ولو خالف مذهبه الحنفي.

والواقع أنَّ هذا شأن فقهاء الحنفية المتقدِّمين في الفقه، فإنَّهم إذا وجدوا الدليل مخالفًا للمذهب قدَّموا الدليل، ورجَّحوا الحكم الناتج عنه على الحكم الوارد في المذهب، نجد ذلك عند ابن الهمام وابن نجيم وغيرهما من كبار فقهاء المذهب.

وأرى أنَّ هذا ما ينبغي أن يكون عليه أهل العلم اليوم، أن تصدر فتاواهم وترجيحاتهم من طريقين اثنين لا ثالث لهما:

الطريق الأوَّل: تقليد المعتمد في مذهبهم إن لم يعلموا دليلًا راجحًا في المسألة على دليل المذهب، أو كانوا لا يمتلكون القدرة على فهم الدليل أو الترجيح بواسطته.

والطريق الثاني: أن يرجِّحوا بواسطة الدليل قولًا على قول، ولو خالفوا المعتمد في مذهبهم؛ لأنَّهم من أهل الدليل والترجيح.

وأرى أنَّه لا يعدُّ هذا الترجيح ترجيحًا لمذهب آخرَ على مذهب الفقيه، وإنَّما هو قول في المذهب؛ لأنَّ المرجِّح هنا يعتمد قواعد المذهب (الحنفية مثلًا) في

١ ينظر: إعلام الأنام، ١/ ١١٨.

٢ ينظر: إعلام الأنام، ١/ ٦٢-٦٥.

ترجيح المسألة؛ لظهور صحَّة الحديث عنده مثلًا، أو لظهور ضعف الدليل السابق الذي استدلَّ به فقهاء المذهب، أو لاختلاف الزمان والمكان.

وقد يأتي من تلاميذ هذا الشيخ الفقيه من يرسِّخ قوله، أو يتبعه فيه، أو يستدلُّ عليه بأدلَّة جديدة، وقد يتأخَّر هذا الترجيح مدَّة فيأتي فقهاءُ بعد الشيخ بعقود أو قرون فيرجِّحون القول الذي رجَّحه، وقد يصير هذا القول هو المعتمد في المذهب.

والشيخ الدكتور نور الدين رحمه الله كان من هذا الفريق الذي يمكنه أن يرجِّح بواسطة الدليل، وإذا بحث مسألة ووافق اجتهاده المعتمدَ في المذهب فليس مصدر قوله بالمعتمد التقليد، وإنَّما الدليل الذي غالبًا ما يوجِّهه بحسب قواعد أصول الفقه عند الحنفية، وأحيانًا يرجِّح بناء على هذه القواعد قولًا آخر مخالفًا للمعتمد عند الحنفية؛ لأنَّ الحديث مثلًا ثبت عنده وضعَّفه مَن قبله ممَّن قال بالرأي الآخر.

رابعًا- القواعد المتَّبعة في الترجيح عند الشيخ الدكتور نور الدين عتر

يمكن القول: إنَّ الشيخ لا يخرج عن القواعد الأصولية التي قال بها الحنفية في الترجيح، وهذا لا يقلِّل من مكانة علم الشيخ أو مكانة كتابه (إعلام الأنام)، وإنَّما يزيدهما قدرًا ومكانة.

إنَّ الشيخ كان من أهمِّ بواعث تأليفه كتابه (إعلام الأنام) أنَّ الصنعاني وغيره لم يسيروا في استنباطهم الأحكام على طريقة المذاهب الفقهية، فتقدَّم الشيخ لشرح (بلوغ المرام) بطريقة أهل السنَّة في المذاهب الأربعة، وهي استعراض أقوال علماء المذاهب، ولا سيَّما المعتمد منها، والنظر في أدلَّتها ووجه الدلالة بحسب قواعد علم أصول الفقه، والنظر في دلالة حديث الباب على هذه الأقوال، ثمَّ الترجيح بين الأقوال بحسب قواعد الترجيح عند الفقهاء، ولا سيَّما عند الحنفية الذين ينتمي الشيخ لمذهبهم، وبناء عليه فمن الطبيعي والعلمي والمنهجي ألَّا يخترع الشيخ رحمه الله قواعد في الترجيح لم يُسبق إليها، وأن يرسِّخ القواعد التي سبق إليها العلماء، وأن يدرِّب الشيخ تلامذته وقرَّاء كتابه على السير وفق تلك القواعد العلمية، وهذا ما فعله فعلًا خلال تدريسه في الجامعات، وهذا ما نجده في مؤلَّفاته التي تناولت المسائل والقضايا الفقهية.

المطلب السابع

أثر الصنعة الفقهية في تدريب القارئ وتعليمه التفقُّه في الدعوة بواسطة ذلك

أوَّلًا- تنمية موهبة القارئ في الفقه

حرص الشيخ نور الدين على تنمية موهبة القارئ في فقه النصوص، ومن ذلك أنَّه ميَّز بين مراتب الدلالة: الأقوى منها، أو القوي، أو الضعيف أو الفاسد الذي لا قيمة له.

وذكر الشيخ في مقدِّمة كتابه أنَّ تبيانه وجه الاستدلال بالحديث، وتدريبه القارئ عليه، تنبع أهمِّيَّتهما من أنَّ بعض المتمجهدين درج في هذا العصر على إلقاء الدعاوى على الناس، يقرنها بأدلَّة من القرآن أو الحديث، ويزعم أنَّها تدلُّ له، ويوهم الناس ذلك بأساليب الدعاية والترويج، وإنَّما تكون دلالة النصِّ له ضعيفة أو فاسدة من أصلها؛ بل إنَّ بعض هؤلاء يستدلُّ بحديث يدعم به شذوذه، وما هو إلَّا حجَّة عليه، فكان هذا المنهج من الشيخ نور الدين لتدريب القارئ على كشف هذه التجاوزات، وتعليمه كيفيَّة استنباط الحكم وبيان وجه الدلالة بطريقة مناسبة بحسب ما عليه الفقهاء حين يُعملون قواعد أصول الفقه في النصوص لاستنباط الأحكام الفقهية.

ثانيًا- المزج بين طريقة التعليم النصِّيَّة وأسلوب البحث الحديث

جمع الشيخ نور الدين بين أسلوب البحث الحديث وبين فوائد عبارات المصادر القديمة، فاقتبس في أثناء الشرح من عبارات أئمَّة العلم ما يلقي الضوء على تلك النصوص، وما يزيل الحاجز بين القارئ ومصادر هذا العلم.

وبهذا يمكن أن يحلَّ كتاب (إعلام الأنام) محلَّ المرجع القديم في التعليم الجامعي الذي يحرص القائمون عليه على اطِّلاع الطالب على نماذج من النصوص القديمة؛ ليتدرَّب على عبارتها وفهمها، ليستطيع مراجعة المصادر الأصيلة عند

مراجعته حكم مسألة فيها، أو عند كتابته بحثًا علميًّا.

ووثَّق الشيخ بهذا العمل الصلة بين القارئ وبين الأئمَّة السابقين، على خلاف ما نجده عند بعض الكتَّاب المعاصرين الذين ربَّما يسعون لإيهام القارئ أنَّ كلَّ ما ذكروه في الكتاب من بنات أفكارهم أو من عباراتهم أو من تحليلاتهم، ولا يعترفون بجهد المتقدِّمين، أو يغفلون الابتداء بنقل مذاهبهم عمدًا بقصد عدم إطْلاع القارئ عليها، وتوجيهه إلى الرأي الذي يرجِّحونه، وكثيرًا ما يكون مخالفًا لقول الجمهور، فيخشى الكاتب توجُّه القارئ لقول الجمهور فيغفله أو يختصره بشكل غير علمي، وهذا كلُّه من الكوارث المنهجيَّة التي قد يقع فيها الباحث.

ثالثًا- الإسهام في تقارب المسلمين وتحابِّهم من خلال عرض مذاهب الفقهاء وأدلَّتها

ذكر الشيخ نور الدين أنَّ شرحه لكتاب (بلوغ المرام) تميَّز بالمساعدة على تقارب المسلمين وتحابِّهم مع بعضهم البعض، ووسيلة ذلك: توسيع آفاق المسلم في معرفة أدلَّة الشريعة؛ لأنَّه إن توسَّعت آفاقه أَنِس أنَّ لأهل العلم أدلَّة، وربَّما كانت هي أدلَّةَ مذهبه لكنَّهم يوجِّهونها توجيهًا آخر.

ومثَّل الشيخ لذلك ببعض القواعد الأصولية المشهورة بين العلماء، كالخلاف في تفسير الأمر بالوجوب أو السنَّة، وفي تفسير النهي بالتحريم أو الكراهة؛ لدلائل عند بعضهم لا يأخذ بها الآخرون.

وهذا يشحذ ذهن القارئ للتفكُّر في أدلَّة الشريعة، ويرقى بعقله وتفكيره، لا سيَّما إذا علِم أنَّ معظم الاختلافات المهمَّة كانت قد ظهرت بين الصحابة رضي الله عنهم، وكانوا يتذاكرون الرأي فإذا ظهر لأحدهم الحقُّ مع صاحبه رجع إليه، وإلَّا عذر كلٌّ صاحبه في اجتهاده.

ثمَّ نبَّه الشيخ إلى ظهور فئة في هذا العصر جعلت ما اقتطعته من السنَّة كلَّ السنَّة، وجعلت فهمها هو السنَّة التي لا يجوز أن يحيد عنها أحد.

وأراد الشيخ بهذا الوصف الشيخ الألباني ومن تبع طريقته في الاستدلال ببعض الأحاديث، والتغافل عن فهم الفقهاء لها، والتغافل عن أدلَّة أخرى نصِّيَّة وغير نصِّيَّة استدلَّ بها الفقهاء في المسألة.

ومن تطبيق الشيخ رحمه الله للهدف الذي رغب في الوصول إليه (تقارب المسلمين وتحابّهم) تراه يسمِّي هؤلاء الذي سلكوا هذا المسلك بـ (الإخوة)، ويكرِّر هذه الكلمة مرارًا، مع بيانه الخطأ العلمي الذي وقعوا فيه؛ ليحذِّر منه القارئ وطلَّاب العلم وأهله.

وهذا اللطف في التعبير من الشيخ لا يمنعه من ذكر المشكلات التي وقع فيها هؤلاء الإخوة حينما سلكوا هذا المسلك، فقد ذكر الشيخ أنَّ هؤلاء الإخوة صوَّروا أئمَّة المذاهب وكأنَّهم صفٌّ مخالف ومقابل للسنَّة، وكأنَّه ليس لهؤلاء الأئمَّة الأعلام أدلَّة من السنَّة.

وقد أوصل هذا النهج الذي سلكه هؤلاء الإخوة إلى زيادة الخلاف تحت ستار إزالة الخلاف، فاتَّخذ بعض الناس مظاهر يتفرَّدون بها في عبادتهم في أمور الهيئات؛ بل دونها، ككيفيَّة وضع اليد في الصلاة (الاعتماد)، وعدّ هؤلاء من لم يعمل بهذه الهيئة مخالفًا للسنَّة!

رابعًا- التنبيه لوجوب الأمانة في النقل العلمي

في سياق تنبيه الشيخ نور الدين إلى ضرورة أن يكون المنهج العلمي في استنباط الأحكام مساعدًا على تقارب المسلمين وتحابّهم، ذكر الشيخ أنَّ ممَّا يباعد المسلمين عن هذا التقارب والتحابب أن ينسب بعض الإخوة إلى مذهب أو إلى المذاهب بدعة لا يقول بها هذا المذهب أو هذه المذاهب، على الرغم من أنَّ فقهاء هذه المذاهب أنفسهم يفتون بإبطالها.[1]

١ يريد الشيخ نور الدين بذلك ما كتبه الشيخ الألباني عن موضوع: تعدُّد الأئمَّة للصلاة في المساجد. قال الألباني: وأمَّا المقلِّدون فاختلافهم على النقيض من ذلك تمامًا فقد كان من آثاره أن تفرَّق المسلمون في أعظم ركن بعد الشهادتين ألا وهو الصلاة، فهم يأبون أن يصلُّوا جميعًا وراء إمام واحد بحجَّة أنَّ صلاة الإمام باطلة أو مكروهة

الخاتمة

في نهاية هذا البحث الذي تناول الصنعة الفقهية عند الأستاذ الدكتور نور الدين عتر من خلال كتابه (إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام) أقف أمام جهود الشيخ نور الدين وقفة تقدير واحترام لهذا العالم الموسوعي، الذي جمع في علمه بين كتاب الله تعالى وتفسيره وعلوم الحديث النبوي رواية ودراية، وعلم الفقه، وعلم الخلاف أو علم الفقه المقارن، والتوجيه والإرشاد من خلال علوم الحديث والفقه.

رحم الله شيخنا الأستاذ الدكتور نور الدين عتر، وأدام النفع بعلومه إلى يوم الدين.

ونسأله سبحانه أن يوفِّقنا لأداء واجب الوفاء له من خلال نشر علومه، وقراءة كتبه وإقرائها وتدريسها وخدمتها نهوضًا بواجب إجازته لنا بعلومه ومروياته وكتبه.

نتائج البحث

يمكن في نهاية هذا البحث عرض نتائجه فيما يأتي:

١. إنَّ أهمَّ الأهداف التي حدت بالشيخ الدكتور نور الدين عتر إلى تأليف (إعلام الأنام) هي: الإسهام في تقديم علم أصيل يتبع ما عليه جمهور العلماء ولا سيَّما الفقهاء، وتقديم البديل عن الكتب التي شرحت (بلوغ المرام) بمنهجيَّة ذاتية لا تتوافق ومنهجيَّةَ جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء، وتكميل مقاصد كتاب (بلوغ المرام) بإيراد ما يشهد لسائر المذاهب الفقهية.

٢. أثَّرت خصائص التشريع في السنَّة النبوية في كيفيَّة تأليف (إعلام الأنام) من

على الأقل بالنسبة إلى المخالف له في مذهبه، وقد سمعنا ذلك ورأيناه كما رآه غيرنا كيف لا وقد نصَّت كتب بعض المذاهب المشهورة على الكراهة أو البطلان، وكان من نتيجة ذلك أن تجد أربعة محاريب في المسجد الجامع يصلِّي فيها أئمَّة أربعة متعاقبين وتجد أناسًا ينتظرون إمامهم بينما الإمام الآخر قائم يصلِّي. صفة صلاة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، للألباني، ٦٥.

الناحية الفقهية بشكل واضح، والتزم الشيخ بهذه الخصائص خلال عمله التطبيقي في استقراء أحكام الأحاديث من مظانِّها والترجيح بينها، وفي استنباط الأحكام من هذه الأحاديث بحسب المنهجيَّة العلمية.

٣. قدَّم الشيخ الدكتور نور الدين عتر في (إعلام الأنام) البديل عن عمل الصنعاني الذي لم يلتزم منهجيَّة استنباط الأحكام بحسب المنهجيَّة المتَّبعة في المذاهب الأربعة؛ من ناحية عدم تدقيق النقل لآراء الفقهاء في دلالة الحديث ومعانيه، ومن ناحية عدم توجيه دلالة الحديث بحسب منهجيَّة المذاهب الأربعة المستمدَّة من قواعد أصول الفقه، ومن نواح أخرى استعرضها البحث.

٤. قدَّم الشيخ الدكتور نور الدين عتر في (إعلام الأنام) منهجيَّة وصنعة فقهية يمكن بواسطتها تفنيد طريقة الشيخ الألباني في إنتاج الأحكام الفقهية التي تتمثَّل في ترجيح بعض الحديث على بعض، والانتهاء إلى أنَّ الحديث هو الفقه بعينه، وأنَّ معرفة الحديث الصحيح كافية لمعرفة الحكم، وأنَّه لا حاجة للاختلاف الفقهي ولا لتعدُّد الأقوال في المذاهب بعد تصحيح الأحاديث.

٥. عرض البحث آلية التقسيم والعنونة التي اتَّبعها الشيخ الدكتور، وبيَّن البحث أثرها في الصنعة الفقهية في (إعلام الأنام)، وذلك من خلال هيكليَّة تسلسل الفقرات في (إعلام الأنام)، وتتبُّع العناوين بأنواعها وتحليلها، وبيان أثرها في الصنعة الفقهية.

٦. عرض البحث الجوانب غير الفقهية المتَّصلة بالفقه وأثرها في صنعة (إعلام الأنام) الفقهية، وذلك من خلال بيان ما يأتي:

- إنَّ الجوانب الشكليَّة المؤثِّرة في هذه الصنعة هي: مقدِّمات الشيخ في بداية الكتب قبل البدء بشرح الأبواب، وتعديل ترتيب الأحاديث، والعزو إلى المصادر والاهتمام بالمصادر الأصليَّة.

- إنَّ الصنعة الحديثية مؤثِّرة في الصنعة الفقهية في كتاب (إعلام الأنام).

- إنَّ المصادر التي رجع إليها الشيخ في (إعلام الأنام) أثَّرت في الصنعة

الفقهية، وقد صنَّفها البحث ضمن اختصاصات متعلِّقة بالفقه، وانتهى البحث إلى أنَّ الشيخ أحاط بالتخصُّصات المتعلِّقة بدراسة الفقه، ولم يقتصر على كتاب واحد في التخصُّص، وإنَّما رجع إلى أكثر من مصدر، واهتمَّ بأشهر المصادر، التي يكثر رجوع العلماء إليها، مع تنوّع المصادر التي رجع إليها في المذاهب الفقهية وامتدادها من بداية ظهور المذهب حتَّى العصور المتأخِّرة، واستيعابها المعتمدَ من الكتب الفقهية على المذاهب الأربعة.

٧. عرض البحث صنعة (إعلام الأنام) الفقهية في عرض الأحكام الفقهية وأدلَّتها والترجيح بينها من خلال ما يأتي:

- نقل الشيخ في (بلوغ المرام) للأحكام الفقهية ومواقف العلماء من الحديث.
- طريقة عرضه أقوال الفقهاء وأدلَّتهم في (إعلام الأنام).
- ربطه بين أقوال الفقهاء ومذاهبهم وبين حديث الباب.
- صنعته في عرض وجه دلالة الدليل على الحكم الشرعي.
- تتبُّعه للصنعاني في عدد من المسائل.
- بيانه الجانب المعاصر في المسألة.

٨. عرض البحث الصنعة الفقهية في (إعلام الأنام) في مجال الترجيح ومقدِّماته من خلال ما يأتي:

أوَّلًا- إيراد الشيخ الاستشكال والجواب عليه.

ثانيًا- إيرادُه سبب الخلاف.

ثالثًا- أثر مذهبه الحنفي في ترجيحاته.

رابعًا- القواعد المتَّبعة في الترجيح عند الشيخ نور الدين عتر.

٩. عرض البحث أثر الصنعة الفقهية في كتاب (إعلام الأنام) في تدريب القارئ

وتعليمه ودعوته، وذلك من خلال تنمية الشيخ موهبة القارئ في الفقه، والمزج بين طريقة التعليم النصِّيَّة وأسلوب البحث الحديث خلال شرح الأحاديث، والإسهام في تقارب المسلمين وتحابِّهم، والتنبيه إلى وجوب الأمانة في النقل العلمي من خلال هذا الشرح.

التوصيات

أوصي في ختام هذا البحث بما يأتي:

- التوسُّع في المقارنة بين جهود الشيخ الأستاذ الدكتور نور الدين عتر في كتابه (إعلام الأنام) وبين كتاب (سبل السلام) للصنعاني، و(نيل الأوطار) للشوكاني.

- تدريس كتاب بلوغ المرام كاملًا في كلِّيَّات الشريعة بحيث يقسَّم على السنوات الأربع.

- تدريس الكتاب في المساجد، وحبَّذا لو دُرِّس من خلال الشابكة مع تسجيل التدريس ليستطيع الراغبون بالاستماع إلى التدريس العودة إليه عند الحاجة.

- الاهتمام ببقيَّة كتب الشيخ عبر تدريسها في الجامعات؛ لأنَّ أكثر كتبه تتَّسم بالأكاديميَّة وإمكانيَّة التدريس في كلِّيَّات الشريعة، وبعضها كان يدرَّس في كلِّيَّات أخرى أيضًا.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**.
- **الإحكام في أصول الأحكام**، أبو الحسن الآمدي، ت عبد الرزَّاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق.
- **أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء**، مصطفى سعيد الخن، دار الرسالة العالمية، دمشق، سورية، ط١١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- **أصول الفقه الإسلامي**، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**، تحرير وشرح واستنباط نور الدين عتر، ط٨، دار الفرفور، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **الحديث حجَّة بنفسه في العقائد والأحكام**، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- **روضة الناظر وجنَّة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، موفَّق الدين بن قدامة المقدسي، مؤسَّسة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **سبل السلام**، محمَّد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثمَّ الصنعاني، أبو إبراهيم، عزُّ الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، دار الحديث، دط، دت.
- **السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، عبد الحليم محمود، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- **السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مصطفى بن حسني السباعي ، المكتب الإسلامي، دمشق - سوريا، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح تنقيح الفصول**، أبو العبَّاس القرافي، ت طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنِّيَّة المتَّحدة، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- **صفة صلاة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من التكبير إلى التسليم كأنَّك تراها**، محمَّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- **فتح الغفَّار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصو المنار**، ابن نجيم الحنفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، روجعت بمباشرة الشيخ محمود أبو دقيقة، ١٣٥٥هـ ١٩٣٦م.
- **الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلَّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمُّ النَّظريَّات الفقهيَّة**

وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها)، وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر، دمشق، ط٤، المنقَّحة المعدَّلة بالنِّسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدَّمها من طبعات مصوَّرة).

- **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**، عبد العزيز البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، دط، دت.
- **اللامذهبية أخطر بدعة تهدِّد الشريعة الإسلامية**، محمَّد سعيد رمضان البوطي، دار الفارابي، دمشق.
- **اللامذهبية قنطرة اللادينية**، محمَّد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، ٢٠٠٦م.
- **المحصول**، فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق: طه جابر فيَّاض العلواني، مؤسَّسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- **مجلَّة البيان**، محمَّد وفيق زين العابدين، التشريع الإسلامي بأقلام قانونيين ومفكِّرين غربيين، العدد ٣٢٤ ، شعبان ١٤٣٥هـ ، يونيو ٢٠١٤م.